الأخبار
al-akhbar

الجمعة 15 أيار 2026
العدد 5779 السنة العشرون
Vendredi 15 Mai 2026 no 5779 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

قضية | 6

من طلب من سعيد رهن ذهب المركزي لدى أميركا؟

مفاوضات واشنطن: إعلان نوايا يلبّي مطالب العدو

حرية عمل لجيش الاحتلال مقابل التزام لبنان خطة نزع السلاح

آلية لمراقبة السلاح الثقيل... وانسحاب متدرّج خلال عامين

2 - 3

ترامب في الصين
لا نقاط في مرمى إيران

8 - 9

(أ ف ب)

الحرب الكونية ضد المقاومة

مفاوضات واشنطن: إعلان نوايا يلبّي مطالب العدو بتغطية أميركية

حرية عمل لجيش الاحتلال مقابل التزام لبنان خطة نزع السلاح

C.I.A: آلية لمراقبة السلاح الثقيل مقابل انسحاب متدرّج خلال عامين

(أ ف ب)

إبراهيم الأمين

اليوم الجمعة، يُفترض أن تصدر وزارة الخارجية الأميركية بياناً يلخّص جولتي المفاوضات المباشرة بين سلطة الاحتلال في لبنان وكيان العدو برعاية الولايات المتحدة. وبحسب المعطيات، يُتوقع الإعلان عن تمديد ما يُسمّى «وقف إطلاق النار»، إلى جانب «إعلان نوايا» يركّز على آلية تقوم على إنهاء تدريجي للاحتلال، بالتوازي مع إطلاق لبنان عملية شاملة لنزع سلاح المقاومة.

كذلك يُتوقّع أن ترتفع أصوات داخل فريق السلطة، ولا سيما رئيس الجمهورية جوزيف عون الذي يدير المفاوضات مباشرة من قصر بعبدا، بالحديث عن «إنجاز كبير» يتمثّل في تمديد وقف إطلاق النار، و«إنجاز» أكبر يتمثّل بإعلان إسرائيل استعدادها للانسحاب من لبنان. فيما سيكرّر فريق عون التأكيد أن قرار الحكومة المتعلق بنزع سلاح حزب الله «نهائي ولا رجعة عنه»... قبل أن ينتهي الكلام.

غير أن المشكلة لا تكمن في ما سيعلنه الجانب اللبناني، بل في ما ستعلنه الولايات المتحدة بوصفه خلاصة توافق المفاوضين من الجانبين، تماماً كما حدث في الجولة السابقة. وحتى ليل أمس، كانت الخارجية الأميركية تتبنّى بالكامل سردية الاحتلال القائلة إن هناك وقفاً فعلياً لإطلاق النار في لبنان، وإن حزب الله هو من يخرقه، ما «يضطر» إسرائيل إلى الرد.

أما الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة، من اغتيالات وغارات وقصف، فستعتبره واشنطن (بموافقة وفد لبنان) ترجمة لـ«حق» إسرائيل الحصري في «الدفاع عن النفس ضد أي تهديدات تراها وشيكة من قبل حزب الله». وسيناقش الطرفان أيضاً مقترحاً إسرائيلياً يقوم على اعتبار أن الوقف الكامل للعمليات العسكرية والانسحاب النهائي من الأراضي اللبنانية ليسا نقطة البداية، بل «النتيجة» المفترضة لمسار نزع سلاح حزب الله. وفي هذا السياق، تريد إسرائيل انتزاع آليات وضمانات عملية تكفل تنفيذ لبنان الالتزامات المطلوبة منه في ملف نزع السلاح. وستقول واشنطن إنه جرى الاتفاق بين لبنان وإسرائيل، بدعم أميركي، على أن جوهر المشكلة محصور بوجود المقاومة. وسيُعلن عن مواعيد لجولات تفاوض إضافية، أو عن تحضيرات لاجتماعات جديدة، على أن يصار خلال المدة الزمنية الفاصلة إلى إعداد تصورات عملية لتنفيذ أي اتفاق.

مقترحات إسرائيلية أميركية

وعلمت «الأخبار» أن الولايات المتحدة ناقشت مع حكومة العدو ما يمكن اعتباره «العناوين المفترضة لخطة واقعية» يُراد العمل بها مع لبنان. ونقلت مصادر في العاصمة الأميركية أن ملف لبنان طُرح خلال اجتماع عقده الرئيس دونالد ترامب مع فريقه للأمن القومي قبل سفره إلى الصين، وأن واشنطن تريد فصل المسار اللبناني عن ملف إيران، رغم إدراكها إصرار طهران على إدراج لبنان ضمن أي اتفاق نهائي يتعلق بإنهاء الحرب. وبحسب المصادر، فإن التعليمات التي أُعطيت للفريق الأميركي المكلّف إدارة الاجتماعات، شددت على التمسك بدعم «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها تجاه أي تهديد». وأضافت أن واشنطن «لا تتوقع توقف إسرائيل عن استهداف عناصر حزب الله أينما وُجدوا»، معتبرة أن ذلك «يمكن أن يحصل من دون استهداف المدنيين ومن دون انهيار وقف إطلاق النار».

وكشفت المصادر أن الولايات المتحدة وإسرائيل «اتفقتا على إعداد برنامج انسحاب تدريجي من لبنان يمتد لمدة قد تصل إلى عامين، على أن يترافق ذلك مع شروع الجيش اللبناني في تنفيذ خطة لنزع سلاح حزب الله على كامل الأراضي اللبنانية». وأضافت: «نظرياً، تتصرّف الولايات المتحدة على أساس أنه لا يمكن للبنان وضع أي شروط في هذه المفاوضات، وأن الوقف التام لإطلاق النار ليس ممكناً قبل إزالة خطر حزب الله».

وكان السفير الأميركي في بيروت ميشال عيسى قد نقل هذه الأجواء إلى عون، مؤكداً له أكثر من مرة أن واشنطن لا تضمن وقفاً كاملاً للعمليات العسكرية الإسرائيلية قبل نزع السلاح. وأضافت المصادر أن عون ورئيس الحكومة نواف سلام «يعرفان أنهما ليسا في موقع يسمح بفرض وقف شامل لإطلاق النار الآن، ولذلك وافقا على الدخول فوراً في المفاوضات من دون شروط مسبقة». وبحسب المصادر نفسها، «تخشى واشنطن أن يحافظ حزب الله على وتيرة عملياته العسكرية في الجنوب، بما يعرقل أي محاولة للوصول إلى اتفاق شامل مع لبنان». وتشير الاتصالات التي سبقت جلسة الأمس إلى أن لبنان لن يعارض المقترح الأميركي المتعلق بـ«إعلان نوايا» ينص على تفاهم الجانبين حول ترتيبات أمنية تلتزم خلالها إسرائيل بالانسحاب من لبنان ضمن مهلة زمنية محددة، مقابل احتفاظها بـ«حق» استهداف أي «تهديد وشيك» أو أي عناصر من حزب الله، مع إعادة تفعيل لجنة «الميكانيزم»، والاستعانة بالأقمار الاصطناعية لضمان عدم عودة الحزب إلى استخدام هذه المواقع، بانتظار التوصل إلى آلية خاصة للتعامل مع الأسلحة الثقيلة.

> استعداد أميركي لمساعدة الجيش اللبناني في إنشاء قوة خاصة تكون مهمتها منع حزب الله من إعادة التسلّح

وأضافت المصادر أن الاستخبارات الأميركية تمتلك معلومات كافية حول المنشآت الكبرى التابعة للحزب، ولا سيما تلك الموجودة داخل المناطق الجبلية. وأوضحت أن الجانب الأميركي يدرك أن تنفيذ لبنان هذه المهمة يحتاج إلى وقت، وأن واشنطن مستعدة لتزويد الجيش اللبناني بكل ما يحتاجه لإنجازها، بما في ذلك دعم إنشاء قوة خاصة في الجيش اللبناني تكون مهمتها منع حزب الله من إعادة التسلّح، وهو ما سبق أن أشار اليه وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو في مقابلة قبل عشرة أيام.

سفير إسرائيل: متفقون مع سلطة بيروت

وكان السفير الإسرائيلي في واشنطن، يحيئيل ليتر، قال في مقابلة مع موقع «والا» الإسرائيلي إن هناك «معركة مشتركة بين إسرائيل ولبنان والولايات المتحدة ضد حزب الله»، مضيفاً أنّ «وقف إطلاق النار قائم من حيث المبدأ، لكننا سندافع عن جنودنا ومواطنينا في كل الأحوال، ولن نوافق بأي شكل على وقف ملاحقة حزب الله أو السماح له بإعادة التسلّح». وأضاف أنّ «تصريحات الحكومة اللبنانية بشأن نزع السلاح في الجنوب بعيدة عن الواقع»، مشيراً إلى أنّ الجيش الإسرائيلي عثر، منذ بدء عملياته، على «ثمانية آلاف صاروخ وقذيفة، إضافة إلى أنفاق وقواعد لحزب الله ووسائل قتالية».

وأوضح السفير الإسرائيلي أنّ تل أبيب «تدخل جولة المحادثات الحالية بمبادرة جديدة. أتينا لنقول إن هذه اللعبة انتهت. نريد أن نرى كيف تعزز الحكومة اللبنانية الجيش اللبناني وتتحرك على أرض الواقع»، مشيراً إلى مقترح إسرائيلي يقوم على «خطوات تدريجية بالتنسيق مع لبنان، تقوم على تحديد مناطق معيّنة والعمل على تنظيفها، وبعدها ننتقل إلى المرحلة التالية». وأضاف أن إسرائيل مستعدة بالتوازي لمسار سياسي أوسع بكثير، لكنها «تريد مفاوضات حول سلام كامل وكان حزب الله غير موجود (حدود، سفارات، تأشيرات، سياحة، كل شيء) ويمكن الوصول إلى مثل هذا الاتفاق خلال بضعة أشهر، لكنه سيكون مشروطاً بنجاح المسار الثاني، أي تفكيك حزب الله».

ولفت ليتر إلى أنّ الملف اللبناني يبقى مرتبطاً بالمفاوضات الأميركية - الإيرانية. وروى أنّه خلال اجتماع في المكتب البيضاوي حضره الرئيس الأميركي دونالد ترامب ونائبه جي دي فانس ووزير الخارجية ماركو روبيو والسفيرة اللبنانية في واشنطن ندى حمادة والسفير الأميركي في إسرائيل مايك هاكابي، «سألني ترامب عن موقف إسرائيل من المفاوضات مع إيران، فقلت له إنه من وجهة نظرنا يجب إزالة التهديد النووي إلى الأبد، وكذلك التهديد الصاروخي البالستي، وبالطبع يجب أن يشمل أي اتفاق وقف دعم الوكلاء». وأضاف أنه في لحظة استثنائية، توجّه ترامب إلى سفيرة لبنان وطلب سماع موقفها، فقالت له: «إذا لم يشمل الاتفاق مع إيران وقفاً تاماً لدعم حزب الله، فلن يكون هناك مستقبل للبنان». وأضاف السفير أن ترامب رد فوراً قائلاً: «إذن أنتم في الواقع في الجانب نفسه. كلاكما يريد القضاء على حزب الله. فاجبته: هذا هو المفتاح تماماً، سيدي الرئيس. نحن واللبنانيون في الجانب نفسه».

> واشنطن لا تتوقع توقف إسرائيل عن استهداف عناصر حزب الله أينما وُجدوا، من دون استهداف المدنيين ومن دون انهيار وقف إطلاق النار

السفيرة وموقف عون

وكان الرئيس عون تحدّث، قبل مدة، إلى قناة «الجزيرة»، التي نقلت عنه سلسلة مواقف تحت صفة «مسؤول رسمي كبير». وفي ما يتصل بربط الملف اللبناني بالمفاوضات مع إيران، قال عون إنّ «لبنان يشكر إيران على اهتمامها بالأمر، لكن يفترض أن يتم ذلك عبر القنوات الدبلوماسية مع السلطة اللبنانية، وأن يكون موقفها منسجماً مع عدم عرقلة عملية حصر السلاح».

وبينما انشغل كثيرون باعتبار كلام عون عن «شكر إيران» مؤشراً إلى تبدّل في موقفه، عاد ليؤكد أمام زوار قصر بعبدا أنّه يريد من طهران أن تكون «شريكة في عملية نزع السلاح». وهو ما عكسته أيضاً السفيرة اللبنانية في واشنطن، التي قالت، خلال نقاش مع لبنانيين في الولايات المتحدة، إنّه «لا معنى لوقف الحرب إذا لم يتم تجريد حزب الله من السلاح».

ورغم تأكيد عون أنّه ينسّق خطواته كافة مع رئيس الحكومة، ويضع رئيس مجلس النواب في الأجواء، فإنّ وزراء بارزين سألوا سلام عن سبب عدم طرح الملف على طاولة مجلس الوزراء. وبحسب مصادر مطّلعة، أجاب سلام بأنّ الدستور يمنح رئيس الجمهورية حق إدارة التفاوض بالاتفاق مع رئيس الحكومة، وليس مع مجلس الوزراء، على أن يُحال أي اتفاق يتم التوصل إليه إلى الحكومة لمناقشته، قبل إرساله إلى مجلس النواب إذا تضمّن اتفاقيات ذات طابع دولي.

وقبل مدة، دعا عون شخصيات أكاديمية وسياسية إلى لقاء تشاوري خُصّص لبحث ملف المفاوضات. إلا أنّ المعلومات المتداولة تشير إلى أنّ المشاركين ليسوا معنيين مباشرة بإدارة التفاوض، ولا أعضاء في «غرفة العمليات» التي ستواكب عمل الوفد اللبناني، والتي يُفترض أن تعمل من مقر قيادة الجيش، وتضم ضباطاً متخصصين بملفات المناطق المحتلة واليات انتشار قوات الاحتلال.

وفي هذا السياق، تقرّر ضمّ العميد وديع رحمة، الذي يشارك في دورة عسكرية في الولايات المتحدة، إلى الوفد اللبناني، إلى جانب السفير السابق سيمون كرم، والسفيرة حمادة، ونائبها وسام بطرس، والملحق العسكري في السفارة العميد أوليفر حاكمة.

في المقابل، بقي السفير الإسرائيلي في واشنطن على رأس الوفد الإسرائيلي، الذي ضمّ أيضاً مستشارة شؤون الشرق الأوسط في السفارة نوا غينوسار، والقائم بأعمال الملحق العسكري أريك بندوف، إضافة إلى وفد أمني يضم رئيس شعبة التخطيط الاستراتيجي في جيش الاحتلال العميد هميحاي ليفين، ونائب رئيس مجلس الأمن القومي يوسي درزنين.

وأشارت المعلومات إلى أنّ الوفد اللبناني طلب، أمس، من المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية عدم السماح بوجود الصحافيين داخل قاعة الاجتماعات، قبل أن يُصار أيضاً إلى إبعاد الإعلاميين عن مدخل الوزارة لحظة وصول الوفدين اللبناني والإسرائيلي.

بري أبلغ عون بموقف الثنائي

المطلوب مظلة ضمانات سعودية - إيرانية - أميركية

كرر الرئيس نبيه بري لـ«الأخبار» أن «موقفنا هو مع التفاوض غير المباشر للتوصل أولاً إلى اتفاق حقيقي لوقف إطلاق النار، متسائلاً: «هل هناك وقف لإطلاق النار حالياً؟»، لافتاً إلى عدم التزام العدو بأي اتفاق منذ تشرين الأول 2024».

وفي إشارة إلى عدم توقعه الكثير من جولة التفاوض الحالية في واشنطن، قال بري: «أنا متشائل... لست مع التفاوض المباشر، لكنني لن أتكلم حالياً، وعندما ننتهي سيكون لي كلام».

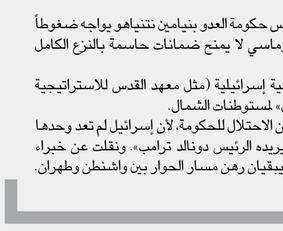

وشدّد على أن أي اتفاق يجب أن يحظى بـ«مظلة ضمانات سعودية - إيرانية - أميركية».

إلى ذلك، علمت «الأخبار» أن رئيس الجمهورية جوزيف عون، المهتم بمعرفة كيف سيتعاطى الثنائي الشيعي، وخصوصاً حزب الله، مع ما يمكن أن ينتج عن مفاوضات واشنطن، تواصل صباح أمس مع رئيس مجلس النواب. وبحسب المعطيات، فقد أكّد بري لعون أنه لا يمكن القبول بوقف لإطلاق النار من جانب واحد، والعودة إلى ما كان عليه الوضع قبل الثاني من آذار الماضي. وأضاف أن المطلوب وقف حقيقي لإطلاق النار وتوقف العدو عن سياسة الاغتيالات وتجريف القرى الجنوبية وتدميرها، مع جدولة انسحاب إسرائيلي عاجل وانتشار الجيش اللبناني وعودة الأهالي إلى قراهم.

إلى ذلك، جدّدت كتلة «الوفاء للمقاومة»، بعد اجتماعها أمس، «دعوتنا للسلطة كي تخرج من هذا المسار السياسي المخزي، وتعود إلى جوهر الدستور والميثاق لتعزيز الوحدة الداخلية والتفاهمات الوطنية، ورسم معادلة وطنية تحصّن موقع لبنان ودوره في التصدي للعدوان». ولفتت إلى أن «المفاوضات المباشرة التي يجريها فريق السلطة مع الكيان الصهيوني تترافق مع مواصلة العدو لارتكاب جرائمه ومحاولة توسيع احتلاله لأرضنا في الجنوب، وهذا يؤكد من جديد استغلال الاحتلال لجلسات التفاوض، وتوظيفها لمصلحة احتلاله، بينما السلطة تقدّم التنازل تلو الآخر من دون أن تحصل حتّى على وقف لإطلاق النار الأمر الذي يسهم في زيادة حدّة الانقسامات الدَّاخليَّة والشرخ في المجتمع وفي مؤسَّسات الدّولة نفسها».

إسرائيل تفاوض تحت النار: نزع السلاح وتوسيع المنطقة العازلة

فيما يبدي المسؤولون في سلطة الوصاية والاحتلال في لبنان قدراً كبيراً من الاستخفاف بعقول اللبنانيين، ويكثرون من الحديث عن أن المفاوضات المباشرة هي الحل الوحيد المتاح، ركّز كل ما نشر في كيان الاحتلال من تقارير إعلامية ودراسات على «خفض سقف التوقعات، والتشكيك في إمكانية نزع سلاح حزب الله، مع فرض شروط سياسية وأمنية قاسية».

وبحسب الصحف العبرية، فإن أبرز النقاط تشير إلى أن إسرائيل التي تشارك في المفاوضات نزولاً عند طلب الولايات المتحدة لديها توقعات واضحة حيال الملفات العالقة، ومنها:

- التشكيك في الجدوى ونزع السلاح. فقد أشارت صحيفة «هآرتس» إلى أن استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية أو حتى احتمال «احتلال أجزاء من جنوب لبنان»، قد لا يكون كافياً لإجبار حزب الله على التخلي عن سلاحه.
- التفاوض تحت النار، حيث تعتمد إسرائيل استراتيجية إبقاء لبنان تحت الضغط العسكري المكثف خلال المفاوضات، من دون التزام مسبق بوقف حقيقي لإطلاق النار لدفع الدولة اللبنانية إلى تقديم تنازلات.
- مأزق الطائرات المسيّرة، وهو ما تقر به المصادر العسكرية، نتيجة منظومة مسيّرات عالية الكفاءة تشكل التهديد الأكبر لقوات الاحتلال، مما يحول عامل الوقت إلى عبء على تل أبيب.

أما لجهة مطالب إسرائيل، فقد أورد الإعلام الإسرائيلي مجموعة من العناوين أبرزها:

- إلغاء قانون مقاطعة إسرائيل. فقد كشفت «جيروزاليم بوست» أن وفد العدو يضغط، بدعم من إدارة ترامب وأعضاء في الكونغرس، لإلغاء قانون عام 1955 اللبناني الذي يحظر التطبيع.
- تريد إسرائيل «ضمانات صارمة» بنزع السلاح، وذلك ربطاً بكون رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو يواجه ضغوطاً من الرأي العام (يدعم 69% استمرار الحرب) لعدم قبول أي حل دبلوماسي لا يمنح ضمانات حاسمة بالنزع الكامل لسلاح حزب الله.
- توسيع المنطقة العازلة، وهو ما ورد في توصيات لمعاهد أبحاث أمنية إسرائيلية (مثل معهد القدس للاستراتيجية والأمن JISS) الذي اقترح توسيع المنطقة العازلة من أجل «حماية أفضل» لمستوطنات الشمال.

إلى جانب ذلك، أشارت صحيفة «معاريف» إلى «انتقادات كبيرة في كيان الاحتلال للحكومة، لأن إسرائيل لم تعد وحدها صاحبة القرار الاستراتيجي في وقف إطلاق النار، بل هي رهن ما يريده الرئيس دونالد ترامب». ونقلت عن خبراء ومسؤولين إسرائيليين أن أي اتفاق مع لبنان، ومدى التزام حزب الله، سيبقيان رهن مسار الحوار بين واشنطن وطهران.

الحرب الكونية ضد المقاومة

رسائل النار من رأس الناقورة إلى واشنطن

مسيّرات المقاومة تقتحم المفاوضات

مع استمرار تصدي المقاومة للعدوان الإسرائيلي، نشر الإعلام الحربي أمس سلسلة مشاهد نوعية لاستهداف الباتي وجنود في جنوب لبنان بالمحلّقات الانقضاضية.
ويكتسب توقيت نشر هذه المشاهد أهمية إضافية، كونه جاء قبيل جلسة التفاوض في واشنطن بين السلطة اللبنانية وحكومة العدو. فالمقاومة تبدو حريصة على إدخال صورة الميدان إلى قلب المناخ السياسي المحيط بالمفاوضات، عبر التأكيد أن أي مسار تفاوضي يجري، فيما قوات الاحتلال تتعرض يومياً للاستنزاف والضرب داخل الجبهة الشمالية. وتتجاوز دلالات المشاهد البعد العسكري، إذ إن بعض اللقطات أظهرت جنوداً إسرائيليين وهم يركعون أرضاً أو يفرّون بشكل جماعي من المسيّرات الانقضاضية، في مشهد أرادت المقاومة عبره تكريس صورة مغايرة تماماً للرواية الإسرائيلية التي تحاول إظهار تفوقها وسيطرتها الميدانية.
وفي مقابل هذا النمط من التصعيد، تحرص المقاومة على إظهار أن ردّها يتركّز بصورة أساسية على الوجود العسكري الإسرائيلي بمختلف أشكاله، سواء المواقع المستحدثة، أو الآليات، أو تجمعات الجنود، أو تحركات القوات المعادية.
ومن بين أكثر المشاهد دلالة، ذلك الذي أظهر حال الذعر داخل مجموعة من الجنود بعد رصدهم مسيّرة هجومية تحلق فوقهم، إذ بدا الجنود وهم يركعون ويتبطحون أرضاً بصورة فوضوية، قبل أن يحاول بعضهم الفرار والاختباء. هذا النوع من المشاهد لا يُنشر عادةً فقط لإظهار نجاح إصابة أو ضربة تكتيكية، بل لتوجيه رسالة نفسية مركبة تتعلق بفعالية سلاح المسيّرات وقدرته على شل حركة الجنود وإفقادهم السيطرة حتى قبل لحظة الانفجار.
ميدانياً، ومن بين العديد من العمليات العسكرية للمقاومة أمس، برزت عملية موقع رأس الناقورة العسكري الإسرائيلي، إذ كشفت المعطيات الإسرائيلية المتتالية حول هجوم الطائرات المسيّرة في رأس الناقورة عن تصاعد القلق داخل المؤسسة العسكرية من تنامي فعالية «المحلّقات الانقضاضية»، وسط إقرار إسرائيلي متزايد بأن هذا السلاح بات يشكّل أحد أخطر التهديدات على القوات المنتشرة عند الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة، وفي المواقع المستحدثة داخل جنوب لبنان.
وبدأت الوقائع مع دوي صفارات الإنذار في مستوطنة «مسكاف عام» في إصبع الجليل، إثر رصد مُسيّرتين، قبل أن تعلن إذاعة جيش الاحتلال أن محاولات اعتراض جرت للطائرتين من دون تأكيد نجاحها. غير أن التطور الأبرز تمثّل في انفجار محلّقة مفخخة في الموقع العسكري الإسرائيلي في رأس الناقورة، ما أدى إلى إصابة عدد من الجنود والموجودين في المكان.
ووفق الإعلام الإسرائيلي، أدت العملية إلى إصابة أربعة أشخاص، أحدهم وُصفت حاله بالحرجة جداً. وأكدت وسائل إعلام أنّ الطواقم الطبية في المركز الطبي للجليل في نهاريا «تكافح لإنقاذ حياته»، قبل أن يعلن المستشفى لاحقاً نقله إلى العناية المركزة، إلى جانب مصاب آخر حاله متوسطة واثنين إصابتهما طفيفة.
وفيما حاول العدو الادعاء بأن مصابي رأس الناقورة مدنيون،

(جيش العدو الإسرائيلي)

أكدت المعطيات الميدانية أن عملية رأس الناقورة استهدفت جنود الاحتلال داخل موقع رأس الناقورة البحري المجهز بوسائل تقنية وفنية متطورة، جزء منها متخصص بالتعامل مع المحلقات والمسيّرات. كما أكدت أن كل من كان في الموقع هم من العسكريين.
وأظهرت شهادات إسرائيلية من موقع الهجوم حجم الإرباك الذي أحدثته المسيّرة. فنقلت قناة «كان» العبرية عن أحد المصابين قوله إن «المحلّقة بقيت تحوم في الجو ثم استدارت فجأة واتجهت نحونا»، مشيراً إلى أنه «لم يصدر أي إنذار مسبق»، وإن الجنود «أصيبوا بالذعر ولم ينتبه أحد لها إلا عند وصول المسيّرة الثانية».
وتشير هذه الروايات إلى إحدى أبرز المعضلات التي تواجهها إسرائيل في التعامل مع هذا النوع من الطائرات، والمتمثلة في صعوبة الرصد المبكر وانخفاض البصمة الرادارية للمسيّرات الانقضاضية، الأمر الذي يحدّ من فعالية منظومات الإنذار التقليدية ويجعل القوات المنتشرة ميدانياً عرضة لضربات مفاجئة.
وفي هذا السياق، أقرت «القناة 15» العبرية بأن حزب الله «أدخل إلى المعركة جيلاً جديداً وأكثر خطورة من الطائرات المسيّرة منخفضة التكلفة»، باتت تمثل «تحدياً حقيقياً للجيش». وكشفت تحقيقات أولية لجيش الاحتلال أن المسيّرة التي انفجرت في رأس الناقورة «أطلقت من مسافة بعيدة»، في إشارة إلى تطور مدى التشغيل والتحكم.
وترافقت حادثة رأس الناقورة مع تصاعد الشكاوى داخل الأوساط العسكرية والطبية الإسرائيلية من ارتفاع أعداد الإصابات الناتجة عن المسيّرات. وقال مدير قسم جراحة

> **17 مصاباً نُقلوا خلال الأسبوعين الأخيرين إلى مستشفى رمبام نتيجة انفجارات طائرات مسيرة**

الأعصاب في مستشفى رمبام إن المستشفى يستقبل «عدداً أكبر بكثير من الجنود المصابين»، موضحاً أن الإصابات تتركز غالباً في «الأطراف غير المحمية». وكشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن 17 مصاباً نُقلوا خلال الأسبوعين الأخيرين إلى مستشفى رمبام، بينهم 11 جرى إجلاؤهم بالمروحيات. ونقلت عن صديق أحد الجنود الجرحى قوله إن «المروحيات تهبط يومياً تقريباً لنقل مصابين»، مضيفاً أن «القوات المكشوفة بالكامل، ولا أحد يعلم متى ستصل هذه الطائرات لأنها تأتي بصمت ومن دون إنذارات». واعتبر أن فشل إسرائيل حتى الآن في إيجاد حل ناجع لهذا التهديد يجعل المسيّرات «أكبر خطر تواجهه القوات الموجودة حالياً على الأرض في لبنان».
ويبدو أن هذا الواقع دفع جيش الاحتلال إلى اتخاذ إجراءات ميدانية دفاعية عاجلة، إذ كشفت «القناة 15» العبرية أن الجيش بدأ توزيع شبكات حماية على القوات المنتشرة في لبنان لمواجهة خطر المسيّرات، مشيرة إلى توزيع نحو 158 ألف متر مربع من الشبكات، مع العمل على شراء 188 ألف متر مربع إضافية.
لكن «القناة 13» العبرية قالت إن جيش الاحتلال لم يتقدم في مساعيه للبحث عن حل لتهديد محلّقات حزب الله، إذ لا يمكن تغطية كل جنوب لبنان بالشباك لحماية الجنود وحزب الله يدرك ذلك. وأشارت إلى أن الحزب فعّل أسراباً من المحلّقات لإضعاف القدرة على رصد الاعتراض، لافتة إلى أن محلقة رأس الناقورة لم يتم رصدها.
في المقابل، تعكس تصريحات مسؤولي المستوطنات الشمالية حجم القلق المتنامي داخل الجبهة الداخلية الإسرائيلية. وقال رئيس المجلس الإقليمي ميتا أشر: «لن نقبل بأن تتحول سماء الشمال إلى ساحة مفتوحة للمحلّقات المفخخة»، فيما نقلت «يديعوت أحرونوت» عن أحد مستوطني رأس الناقورة قوله إنّ «الحرب لم تنته بل ازدادت حدة»، وعلّقت فيه «معاريف» بأن الطائرات المسيّرة «تشل شمال إسرائيل».

(الأخبار)

لا شرعية لـ«اتفاق أمني» مع العدوّ و«المتعدّدة الجنسيات» قوات احتلال

مجتبى الحسيني *

في الخامس من أيار الجاري، شدّد رئيس الجمهورية جوزيف عون على «ضرورة التوصّل إلى اتفاق أمني ووقف الهجمات الإسرائيلية» قبل لقاء رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو. بالتوازي، زار بيروت مبعوث نمسويّ قادماً من تل أبيب، طارحاً إرسال «قوات متعدّدة الجنسيات» إلى لبنان لـ«مساعدة الجيش على بسط السيادة» - عنوانٌ مُعلن لمضمون وهم يركعون أرضاً أو يفرّون بشكل وهم يعرفه كل من قرأ سياقه: تجريدُ المقاومة من قوتها بالتعاون مع كيان العدو وبتغطية دولية.

ما الذي يعنيه «الاتفاق الامني»؟

الاتفاق الأمني، بمعناه التقني، صيغة تنسيق مؤسّسي بين لبنان وكيان العدو لقمع المقاومة. وهو، في جوهره، إعلان تحالف مع كيان لا يزال مُصنّفاً عدواً في القانون اللبناني النافذ، يصطدم بما يُعرف في الفقه الدستوري بـ«أثر السقّاطة» (L'effet cliquet)، أي القاعدة التي تمنع التراجع عن الحقوق والالتزامات الوطنية المُكتسبة أو الالتفاف عليها بقرارات أدنى مرتبة، بحيث لا تدور «عجلة الحماية الدستورية» إلى الخلف.

وبعيداً عن سلسلة من «السقّاطات» الدستورية والقانونية - كالمادة 65 المتعلّقة بنصاب الثلثين، والمادة 52 الخاصة بتفويض البرلمان للمعاهدات، والفقرة «ي» من مقدّمة الدستور المرتبطة بميثاق العيش المشترك - ثمة «سقّاطات» أخطر.
فالمادة 275 من قانون العقوبات تنصّ على الأشغال الشاقة المؤبّدة لكل من «اتصل بدولة عدوّة... على نحو يحرّك بدها في معرض الحرب أو يضرّ بالعمليات العسكرية». والمادة 274 تذهب إلى الإعدام لمن «حمل السلاح على لبنان في صفوف العدو». والمادة 278 تفرض الأشغال الشاقة على من «حرّض» على هذه الجرائم، فيما تعاقب المادة 285 من «عرّض اللبنانيين لأعمال انتقامية». وهذه نصوص نافذة، لا تسقط بالتقادم وفق اجتهاد قضائي راسخ.
وهناك «السقّاطة» الحاسمة: الميثاق العربي لحقوق الإنسان (2004)، الذي صادق عليه لبنان، ورفعه المجلس الدستوري - بقراريه 2/2001 و7/2024 - إلى مرتبة «الكتلة الدستورية». ديباجته ترفض «الصهيونية» بصفتها انتهاكاً لحقوق الإنسان وتهديداً للسلم العالمي، وتلزم المادة 3/2 بـ«إزالة» الاحتلال والصهيونية، وتكرّس المادة 4/2 «حقّ الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي». وتُحصّن المادتان 43 و44 ما تقدّم، فتمنعان الانتقاص من الحقوق المُكتسبة، وتُلزمان الدولة بـ«تدابير تشريعية أو غير تشريعية» لإعمالها. ومن هنا، فإن أيّ اتفاق أمني أو تطبيع مع كيان العدو ليس مُختلفاً عليه سياسياً، بل مُحرّمٌ دستورياً بأعلى نص ذي قوة دستورية.
ثم تأتي «السقّاطة» الأخطر دولياً، فالمادة 52 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (1969) تنص على أن «كل معاهدة تُبرم نتيجة التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، باطلة ومُلغاة». وكرّست محكمة العدل الدولية تمييزاً صريحاً بين «الموافقة الحرة» التي تُنشئ التزاماً، و«الإذعان المُكره» الذي لا يُنشئ أي أثر قانوني.
ولبنان يعيش اليوم حالة موثّقة من الإذعان المُكره: عدوان متواصل، تهديدات وزراء العدو باستهداف البنية التحتية إن لم تُكفّ يد المقاومة، وضغوط أميركية لجرّ رئيس الجمهورية إلى لقاء نتنياهو في واشنطن. وبهذا، فإن الولايات المتحدة - باسماء القانون - تُمارس احتلالاً سياسياً للبنان، وما يُعرّفه القانون الدولي بـ«الإكراه السياسي» (Political Coercion) المنصوص على بطلانه في قرار الجمعية العامة 2625 (1970): تهديدات بتحريك العدو، إملاءات على القرار اللبناني، وربط الإعمار بحصر السلاح. وعليه، أي توقيع يُنتزع في هذا المناخ، باطل بقوة القانون (de plein droit)، ولا يحتاج إلى طعن.
وهناك «السقّاطة» المتعلّقة بـ«معاهدة الدفاع العربي المشترك» (1950)، التي لم ينسحب لبنان منها، إذ تعتبر مادتها الثانية «كل اعتداء على أي دولة متعاقدة، اعتداءً عليها جميعاً». وبالتالي، أي اتفاق أمني مع كيان الاحتلال ينقض هذه المعاهدة من جذرها، خلافاً للمادة 26 من اتفاقية فيينا التي تكرّس مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين» (Pacta sunt servanda).

«القوات المتعددة الجنسيات» قانونياً؟

> **أي تفاوض في ظل ضعف كامل يتحوّل غالباً إلى إدارة للتنازلات لا للصراع**

«القوات المتعدّدة الجنسيات» تختلف جذرياً عن «اليونيفل» العاملة بموجب القرار 425 (1978) تحت الفصل السادس، ومهمتها مراقبة الانسحاب الإسرائيلي ودعم الجيش، من دون تفويض بنزع سلاح فصائل لبنانية. ما يُطرح اليوم نموذج مختلف: قوة إنفاذ (Enforcement Force) تحت الفصل السابع، بمهمة ضد مكوّن لبناني داخلي. وهذا يستوجب قراراً جديداً من مجلس الأمن ينقل التفويض من الفصل السادس إلى الفصل السابع، وهو مسار شبه مستحيل في ظل الفيتو الروسي والصيني.
ولو افترضنا جدلاً سهولة مثل هذا القرار، يبقى لبنان مُلزماً بإبرام «اتفاقية وضع القوات» (SOFA)، وهي معاهدة دولية تستوجب موافقة مجلس النواب بمنطوق المادة 52 من الدستور. وبالتالي، فإن تمريرها بمرسوم رئاسي، اغتصاب لصلاحيات السلطة التشريعية.
وهنا أيضاً تبرز «السقّاطة» الجزائية الفصل السابع، وهو مسار شبه مستحيل في ظل الفيتو الروسي والصيني.
ولنفترضْ جدلاً سهولة مثل هذا القرار، يبقى لبنان مُلزماً بإبرام «اتفاقية وضع القوات» (SOFA)، وهي معاهدة دولية تستوجب موافقة مجلس النواب بمنطوق المادة 52 من الدستور. وبالتالي، فإن تمريرها بمرسوم رئاسي، اغتصاب لصلاحيات السلطة التشريعية.
وهنا أيضاً تبرز «السقّاطة» الجزائية لقمع المقاومة، يدخل في تكييف هذه المادة حرفياً.
أمّا قوات الإنفاذ ذاتها، فهي حين تدخل لبنان لمهمة قمعية ضد طرف لبناني، تتحوّل بفعل القانون إلى قوات احتلال، وتفقد حصاناتها الدبلوماسية، وتُصبح هدفاً مشروعاً للدفاع عن النفس بمُقتضى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وقراري الجمعية العامة 2625 و3314، والميثاق العربي لحقوق الإنسان. وهذا حق سابق على السلطة، لا منحة منها.

خمسة أعمدة تدعم الجدران

ثمّة خمسة مبادئ قانونية إضافية تستحقّ الذكر:
أولاً، استمرارية الدولة (Continuité de l'État): التزامات الجمهورية المتراكمة منذ 1948 - إعلان الحرب، الهدنة، الدفاع المشترك، البيانات الوزارية - لا تسقط بتبدّل الرؤساء. الرئيس الـ14 يخلف 13 رئيساً ويرث التزاماتهم، ولا يملك أن ينقضها بقرار منفرد.
ثانياً، المسؤولية الجنائية الفردية: نظام روما الأساسي (1998) يُحمّل القائد السياسي والعسكري مسؤولية فردية عن جرائم العدوان. وأي مسؤول يُسهّل عدواناً على شعبه، أو يُوقع ترتيبات تُديمه، يدخل في هذا التكييف. ما جرى مع نتنياهو وضباطه سابقة قابلة للتكرار.
ثالثاً، مبدأ موازاة الصيغ (Parallélisme des formes): ما أُنشئ بمعاهدة (الهدنة 1949) لا يُلغى إلا بمعاهدة سلام مكتملة الأركان - وهذا مستحيل عملياً مع كيان لا يتراجع إلا تحت القوة. وما أُنشئ بقانون (المقاطعة 1955) لا يُلغى إلا بقانون.
واتفاق أمني بمرسوم يخرق ثلاثة مستويات من هذا المبدأ دفعةً واحدة.
رابعاً، عقيدة الجيش القتالية: البيان الوزاري لحكومة نواف سلام ينصّ على أن «الجيش اللبناني صاحب عقيدة قتالية دفاعية بحمي الشعب». أي «اتفاق أمني» يفترض تدخّل الجيش ضد مكوّن لبناني يضع المؤسسة في تعارض مع عقيدتها. والضابط الذي يرفض أوامر تتناقض مع الدستور، لا يتمرّد، بل يحفظ شرف مؤسسته - وقد أرست محاكمات نورمبرغ (1946) أن «أوامر الرؤساء» ليست مبرّراً للأفعال غير المشروعة.
خامساً، الإذعان المكره لا يُنشئ حقاً: الموافقة المُنتزعة تحت التهديد العسكري لا تُنتج التزاماً صحيحاً.

الأمن القومي ليس بضاعة

الأمن القومي اللبناني ليس ضمانة تُستجدى من قوة خارجية، بل هو ثمرة إجماع وطني داخلي يجعل لبنان عصيّاً على القضم. وكل سلطة، في تاريخ هذا البلد، راهنت على الخارج لمعالجة أزماتها مع الداخل، انتهت إلى خسارة الاثنين معاً. والمقاومة في لبنان ليست عبئاً على الدولة، بل شكّلت، في لحظات العجز والانكشاف، «الرئة الثانية» للدولة حين اختنقت رئتها الأولى. ومن يستدع قوة أجنبية لاقتلاعها، فهو لا يعتدي على فئة سياسية فحسب، بل يطعن فكرة الدولة نفسها في صميمها، ويخون شعبها.
سدود قانونية ودستورية كثيرة تفصل لبنان عن هذا الانزلاق. وخلفها درس واضح يؤكّد أن كل من حاول اقتحامها انكسر هو، لا هي. ومن لا يصدّق، فلينقب على قبر فيليب بيتان وبسأل عمّا فعلته الشعوب بمن يراهن على الاحتلال ضدّ وطنه.

* كاتب لبناني

كسر النموذج التفاوضي الإسرائيلي

كريم حداد

لا تبدأ قوة المفاوض من جمال خطابه، ولا من عدالة قضيته وحدها، بل من سؤال حاسم: ماذا يملك إذا فشل التفاوض؟
المفاوض الذي يدخل الطاولة بلا بدائل يدخلها مكشوفاً، مهما امتلك من حجج قانونية أو أخلاقية. أمّا المفاوض الذي يملك أوراق قوة خارج الطاولة، فيدخلها بوصفها مساحة اختيار لا قدراً محتوماً. ومن هذه الزاوية ينبغي فهم النموذج التفاوضي الإسرائيلي: إنه نموذج لا يقوم فقط على المساومة، بل على تحويل حاجة الطرف الآخر إلى اتفاق إلى أداة ابتزاز.
لقد أتقنت إسرائيل، عبر تاريخ طويل من الحروب والتسويات والوساطات، استخدام التفاوض لا بوصفه بديلاً عن القوة، بل امتداداً لها. تدخل التفاوض وهي تملك خيارات متعدّدة: التصعيد العسكري، فرض الوقائع الميدانية، كسب الوقت، استدعاء الغطاء الأميركي، تجزئة الملفات، وإدارة الأزمة بدل حلّها. في المقابل، تريد من الطرف العربي أو الفلسطيني أو اللبناني أن يدخل التفاوض وهو مقتنع بأن فشل الطاولة يعني الكارثة. هنا يصبح التفاوض غير متكافئ منذ البداية، لأن أحد الطرفين يفاوض وفي يده بدائل، بينما يُدفع الطرف الآخر إلى التفاوض كما لو أنه لا يملك إلا القبول أو الانهيار.
لذلك لا يكفي القول إن إسرائيل تماطل أو تراوغ أو لا تلتزم بالاتفاقات. هذا صحيح، لكنه لا يفسّر لماذا تنجح المماطلة. تنجح لأنها لا تكون بلا كلفة على إسرائيل، بل غالباً تكون مُربحة لها. فالزمن، في النموذج الإسرائيلي، ليس حيادياً. كل يوم إضافي قد يعني تثبيت أمر واقع، أو استنزاف خصم، أو تبدّل ظروف دولية، أو تحويل الاستثناء إلى قاعدة. وحين يكون الطرف المقابل عاجزاً عن فرض كلفة على مسار الوقت، تصبح المفاوضات المفتوحة فخاً لا مساراً للحل. من هنا يبدأ كسر النموذج التفاوضي الإسرائيلي: لا بالتسرّع إلى الطاولة، ولا بالاستسلام لفكرة التفاوض المباشر، بل ببناء شروط القوة قبل التفاوض. التفاوض المباشر مع إسرائيل، خصوصاً في ظل اختلال القوة، يمنحها فرصة لتحويل اللقاء، نفسه إلى اعتراف سياسي ونفسي، وإلى مناسبة لعزل الملف عن مرجعياته القانونية والدولية. لذلك ينبغي للبنان أن يبتعد عن التفاوض المباشر، وأن يتمسّك بالمسارات غير المباشرة، وبمرجعية الأمم المتحدة، وبالقانون الدولي، وبالقرارات ذات الصلة، لا لأن القانون الدولي وحده يكفي، بل لأنه يمنع إسرائيل من تحويل التفاوض إلى بازار ثنائي تُفرَض فيه موازين القوة العارية. في الحالة اللبنانية، تبدو هذه المسألة أكثر حساسية. فلبنان ليس دولة كبرى قادرة على فرض شروطها بوسائل القوة التقليدية، ولا يستطيع أن يفاوض إسرائيل كطرفين متكافئين في الحجم والقدرة والدعم الدولي. لذلك فإن أي تفاوض لبناني لا يستند إلى ثلاثة عناصر يصبح مشياً: المقاومة بوصفها قدرة ردع، ووحدة الموقف الداخلي بوصفها غطاء سياسياً، والقانون الدولي بوصفه مرجعية تمنع تحويل التفاوض إلى صفقة أمنية جزئية. من دون هذه العناصر، يصبح المفاوض اللبناني مجرّد طرف يطلب تخفيف الضغط لا طرفاً يفرض احترام الحقوق.
ليست المقاومة هنا شعاراً تعبوياً ولا بديلاً عن الدولة، بل ضرورة استراتيجية لتقوية موقع المفاوض اللبناني. فالتجربة تثبت أن إسرائيل لا تمنح التنازلات لأنها اقتنعت فجأة بالعدالة، بل لأنها تحسب الكلفة. والمقاومة، بمعناها الردعي والسياسي، تجعل العدوان مكلفاً، وتمنع إسرائيل من الاعتقاد بأن بإمكانها فرض الشروط بالقوة ثم دعوة لبنان إلى التفاوض على نتائج تلك القوة. حين تكون المقاومة حاضرة كقدرة ردع، لا يدخل المفاوض اللبناني الطاولة أعزل. وحين تغيب هذه القدرة، يصبح التفاوض أقرب إلى إدارة نتائج الضغط الإسرائيلي لا إلى الدفاع عن السيادة.
هذا لا يعني تحويل المقاومة إلى لغة تفاوضية فوضوية أو إلى بديل عن المؤسسات. على العكس، المطلوب هو دمج عناصر القوة ضمن استراتيجية وطنية واضحة. الدولة تفاوض، القانون الدولي يحدّد المرجعية، والمقاومة تمنع تحويل الضعف اللبناني إلى فرصة إسرائيلية. هنا يصبح التوازن ممكناً: لا تفاوض مباشراً يمنح إسرائيل ما تريده من تطبيع سياسي مجاني، ولا حرب مفتوحة بلا أفق سياسي، بل إدارة مركبة للقوة والشرعية والوساطة. فالمشكلة لا تكمن في التفاوض بذاته، بل في التفاوض عندما يصبح تعويضاً عن غياب القوة.
كذلك ينبغي الحذر من تفتيت الملفات. إسرائيل تميل إلى تجزئة القضايا: الحدود وحدها، الأمن وحده، الانسحاب وحده، الأسرى وحدهم، الترتيبات التقنية وحدها. هذا التفتيت يسمح لها بأن تنتزع تنازلاً في ملف، ثم تعيد فتح ملف آخر من موقع أفضل. في المقابل، يحتاج لبنان إلى منطق الربط: لا أمن من دون سيادة، ولا ترتيبات حدودية من دون احترام القانون الدولي، ولا أي نقاش تقني خارج إطار الحقوق اللبنانية الكاملة. فالملف التقني لا يكون تقنياً حين يتعلّق بالسيادة، والخرائط لا تكون مجرّد خطوط حين تكون خلفها قوة احتلال.
ومن شروط كسر النموذج الإسرائيلي أيضاً رفض التفاوض تحت النار. حين تفاوض إسرائيل بينما تواصل الضغط العسكري أو التهديد أو الخرق، فهي لا تفاوض فعلاً. بل تستخدم الطاولة كجزء من آلة الضغط. لذلك ينبغي أن تكون القاعدة واضحة: لا يجوز مكافأة التصعيد بمزيد من المرونة. أي مسار تفاوضي يجب أن يرتبط بوقف الخروقات، واحترام السيادة، ووجود ضمانات واضحة. لا بمجرّد وعود أو صيغ غامضة. فالغموض في الاتفاقات لا يعمل لمصلحة الطرف الأضعف. الكلمات الفضفاضة تصبح لاحقاً ثغرات، والثغرات تتحوّل إلى ذرائع، والذرائع إلى خروقات جديدة.
لهذا السبب يجب أن تكون مرجعية القانون الدولي مركزية لا هامشية. القانون الدولي لا يُستخدم فقط لإصدار بيانات الإدانة، بل لتثبيت الإطار الذي يمنع إسرائيل من إعادة تعريف النزاع وفق مصالحها. حين يكون المرجع هو القانون، تصبح المسألة مسألة احتلال وخرق وسيادة وحقوق، لا مجرد «ترتيبات أمنية» بين طرفين متخاصمين. وحين تُحصر القضية في التفاوض الثنائي، تستطيع إسرائيل أن تمحو السياق، وأن تجعل مطالبها الأمنية مساوية لحقوق لبنان السيادية. أمّا التمسك بالمرجعية الدولية فيعيد ترتيب اللغة: الأمن لا يسبق السيادة، والوساطة لا تلغي القانون، والاتفاق لا يصنع الحق بل يجب أن يحترمه.
يبقى أن إدارة الوسطاء، مسألة حاسمة. فالوسيط ليس كائناً محايداً فوق السياسة. لكل وسيط مصالحه وضغوطه وحساباته، لذلك على لبنان ألّا يرتهن لوسيط واحد، وألّا يتعامل مع الوساطة بوصفها بديلاً عن بناء القوة الذاتية. الوسيط مفيد حين يكون قناة لنقل الشروط وضبط الإيقاع وتثبيت الضمانات، لكنه يصبح خطراً حين يتحوّل إلى صاحب النص وصانع السقف. ومن يذهب إلى الوسيط بلا أوراق قوة يعود غالباً بأتفاق يجمّل الضعف، بدل أن يعالجه.
إن كسر النموذج التفاوضي الإسرائيلي يتطلّب عقلاً سياسياً لا يخاف من التفاوض لكنه يرفض عبادته. فالتفاوض ليس فضيلة بحدّ ذاته. قيمته تأتي من الشروط التي تحكمه، ومن ميزان القوة الذي يسبقه، ومن النصوص التي تضبطه، ومن البدائل التي تحمي المفاوض من الابتزاز. أمّا التفاوض المباشر، المفتوح، الغامض، المنفصل عن القانون الدولي، والعاري من قوة الردع، فهو الطريق الأقصر إلى تحويل الحقوق إلى مطالب قابلة للتخفيض.
الخلاصة أن لبنان لا يستطيع أن يواجه إسرائيل بمنطق النوايا الحسنة. عليه أن يواجهها بمنطق القوة الشرعية: مقاومة تردع، دولة تفاوض، قانون دولي يضبط المرجعية، وموقف وطني يمنع التفتيت والابتزاز. عندها فقط لا يعود فشل التفاوض كارثة لبنانية، بل يصبح أيضاً كلفة إسرائيلية. وعندما فقط ينتقل لبنان من موقع من يطلب اتفاقاً بأي ثمن، إلى موقع من يقول: نريد حلاً، لكننا لا نقبل أن يكون الحل اسماً آخر للتنازل عن السيادة.

الحرب الكونية ضد المقاومة

مَن طلب مِن كريم سعيد رهن مليارات «المركزي» لدى أميركا؟

محمد وهبة

قالت مصادر مطّلعة إن حاكم مصرف لبنان كريم سعيد، سافر إلى الولايات المتحدة الأميركية من أجل حضور سلسلة من الاجتماعات أبرزها مع مسؤولين في وزارة الخزانة الأميركية للطلب منهم قرضاً، أو تسهيلات مضمونة بسندات أميركية يملكها مصرف لبنان في محفظته للتوظيفات الخارجية. التوصيف التقني لهذه العملية هو «سواب لاين»، أمّا الهدف منها في العادة فيكون دعم

> **شحن مصرف لبنان 2,2 مليار دولار نقداً إلى الخارج للاستفادة من الفوائد**

العملة الوطنية من خلال «شراء» ثقة الفدرالي الأميركي. إلا أن الشروط الأساسية للاستحصال على موافقة رسمية أميركية على هذا المستوى، تكون ذات طابع سياسي. أي لا يمكن تفسير هذه الخطوة خارج الإطار السياسي، ولا سيما أن الحاكم ليس وحده في هذه الزيارة بل يشاركه فيها صديقه وشريكه ومستشار رئيس الجمهورية، المصرفي فاروج ناركيزيان. وبالتالي لا يمكن أن تكون الصدفة وحدها هي التي تجعل من موعد الزيارة متزامناً مع مفاوضات مباشرة ينفذها رئيس الجمهورية مع الكيان الصهيوني، وان يكون اللقاء مع وزارة الخزانة الأميركية أمس، مجرّد صدفة مع توقيت جلسة التفاوض.

اللافت في المعطيات المستقاة من أكثر من مصدر، أن رئيس الجمهورية هو الجهة الوحيدة التي على علم بهذه الزيارة وأهدافها خلافاً للمسؤولين الآخرين، ولا سيما منهم المعنيون مباشرة بالوضع المالي والنقدي، وأبرزهم وزير المال ياسين جابر، الذي يُعدّ الشريك الأول والأساسي لعمليات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية. فهذا التنسيق هو المسؤول اليوم عن استقرار سعر الصرف، وكما بات معروفاً، أن الدولارات التي تجمعها الخزينة مباشرة أو من خلال الضرائب، لتغطية نفقات التعميمين 158 و166 وليسدّد الرواتب والأجور وسائر مستحقات الدولة بالعملة الأجنبية. لذا، لا يستبعد أن يكون سبب إخفاء أهداف الزيارة هو مسألة سياسية بحتة، وخصوصاً أن ما سيطلبه الحاكم كريم سعيد من حكومة الولايات المتحدة الأميركية، هو أمر لا يُمنح إلا مقابل شروط سياسية. ولا يجب أن نغفل أن للحاكم مشروعاً ذا أهداف تقنية وسياسية قائمة على تحرير سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي. ويجب الانتباه أيضاً إلى أن هذه العملية ستؤدّي في نهاية المطاف، وبمعزل عن شكلها التقني وأهدافها المتعلّقة بسعر الصرف، إلى رهن سندات في محفظة مصرف لبنان بقيمة 5,2 مليارات دولار، بيد الإدارة الأميركية. فالسندات

(هيثم الموسوي)

التي يملكها المصرف والتي جمعها اعتباراً من النصف الثاني من السنة الماضية، هي ليست ملكاً لمصرف لبنان، بل هي مملوكة للمودعين، أو للخزينة العامة. بل الواقع، إن مصرف لبنان واقع في عجز هائل وخسائر ضخمة، إذ تشير ميزانيته إلى أن قيمة ودائع المصارف لديه تبلغ 81,3 مليار دولار لا يملك منها كسيولة إلا جزءاً يسيراً لا يتجاوز 9 مليارات دولار. أمّا بالنسبة إلى ملاءته، أو إلى قدرته على تغطية هذه الالتزامات، فهو يضع إلى جانب موجودات الذهب بقيمة 42,7 مليار دولار، بنداً عن ديون للدولة بقيمة 16,6 مليار دولار، وديناً بقيمة عمليات إعادة تقييم (هي خسائر أصلاً) بقيمة 13,1 مليار دولار، أي إن هذه الملاءة عرضة للانهيار عند أول دعوى تقام في الخارج ضدّ مصرف لبنان من مودعين يطالبون بودائعهم ويطالبون بالحجز على الذهب الموجود أصلاً لدى الولايات المتحدة الأميركية والذي أودعناه هناك بحجّة الأمان ليصبح رهينة. فهل ينوي سعيد أن يرهن المزيد من الأموال لدى الولايات المتحدة؟

يمكن أيضاً قراءة هذه الخطوة من زاوية نوية الهلع التي يعاني منها الحاكم ومن خلفه رئيس الجمهورية في ما يخصّ الوضع النقدي، ولا سيما في ضوء تراجع السيولة بالعملة الأجنبية بقيمة تتجاوز 440 مليون دولار من 11,87 مليار دولار في 28 شباط 2026 إلى 11,43 مليار دولار في 30 نيسان 2026. وهذا التراجع يعبّر عن مفاعيل الحرب على توافر العملات الأجنبية في السوق المحلية. بحسب المعلومات، فإن النقص في الدولارات التي كان يجمعها مصرف لبنان من السوق يزيد عن 200 مليون دولار شهرياً، وبالتالي عليه أن يغطّي من سيولته الخاصة أي استحقاقات مترتّبة عليه في إطار معادلة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية. لكنّ هذا الوضع ليس مُقلِقاً بالدرجة التي تجعله أمراً داهماً. فبإمكان المصرف المركزي وبالتعاون مع الخزينة أن يواظب على التنسيق والتعاون لحماية استقرار سعر الليرة لفترة أشهر إضافية تزيد عن 10 أشهر بالحدّ الأدنى، فضلاً عن أن عجز ميزان المدفوعات الذي سيظهر في نهاية هذه السنة، هو أصلاً عجز بنيوي لا يمكن معالجته من خلال التخلّي (رهن) عن سندات ذات تصنيف عالٍ وقابلة للتسييل في أي لحظة. فهذه السندات هي ذخيرة يملكها مصرف لبنان ولا يجب عليه التخلّي عنها بهذه السهولة، أو على الأقلّ قبل عرض الموضوع للنقاش في المجلس المركزي لمصرف لبنان.

طبعاً، لا يجب فتح الطريق أمام مصرف لبنان من أجل القيام بما يحلو له، إذ سبق أن جُرّبت هذه الطريقة مع الحاكم السابق (رياض سلامة) الذي أدار السياسة النقدية وكان مهيمناً على السياسة المالية في العقود الماضية بـ«شطارة استثنائية»، تفوق ما يملكه كريم سعيد من معرفة وخبرة، لكنه وقع في الفخّ عندما راهن على أن الخارج سيضخّ المزيد من الأموال لإمداد لبنان بحاجته من العملات الأجنبية، وكان الرهان على أن مليارات مؤتمر «سيدر» آتية، لأن الخارج «لا يريد الفوضى» في لبنان. في الواقع، عندما حانت اللحظة، تخلّى معظم الخارج عن لبنان، ووقع مصرف لبنان في شرّ أعماله وتكشّف أن النموذج الاقتصادي القائم على الاستهلاك المُستورد المُموّل بإيرادات المهاجرين لا يمكنه الاستمرار. والواقع أن الخارج لا يحدّد أهدافه من خلال التنظير أو الآمال والرغبات، بل من خلال إدارة الوقائع والمصالح، وهو بالتالي كان يعلم أن الإفلاس آتٍ عاجلاً أم آجلاً. لا يهتم الخارج، مهما كان قريباً أو بعيداً، ببعض من الفوضى، بل يتأقلم في إدارة أهدافه ضمنها. والمشكلة هي في الإدارة المحلية، وإليكم نموذجاً منها: ففي الفترة الماضية واظب مصرف لبنان على «الجشع» وشحن خارج البلاد مبلغاً من الكاش النقدي بقيمة 2,2 مليار دولار للاستفادة منه وتوظيفه في الخارج مقابل الفوائد، وهو ما أضرّ بالسيولة الجاهزة للاستعمال لديه، وها هو اليوم يسعى لوضع المزيد من الأموال في الخارج. فهل هناك خطة واضحة لديه يجب أن يعلنها في إطار سياسة نقدية ومالية واضحة، أم أنه يتصرّف فقط بردّ الفعل وبناءً على أفكار عشوائية؟

«الإدارة والعدل» تقرّ إلغاء «الإعدام»: مشاورات حول العقوبة البديلة

زينب حمود

باتت عقوبة الإعدام قاب قوسين من الإلغاء، بعدما أقرّت لجنة الإدارة والعدل النيابية، أول من أمس، إلغاء «الإعدام» من القوانين اللبنانية، من دون أي استثناءات، مؤجّلة إقرار الصيغة النهائية لاقتراح القانون (الذي أعدّته «الهيئة اللبنانية للحقوق المدنية») إلى الجلسة الآتية التي ستُعقد الثلاثاء المقبل، ريثما تنتهي المشاورات حول العقبة الأساسية، وهي: العقوبة البديلة، وكيفية صياغتها في مادّة واحدة.

وسبق أن أقرّت لجنة حقوق الإنسان النيابية، في جلستها في 23 شباط الماضي، الصيغة النهائية لاقتراح القانون، واستبدلت عقوبة الإعدام أينما وردت بالعقوبة التي تَلي، أي السجن المؤبّد. لكن، وعند التدقيق في لجنة الإدارة والعدل، تبيّن أن عقوبة الإعدام لم ترد فقط في قانون العقوبات، بل في قوانين أخرى لم تنصّ على عقوبات أخرى. ما يعني بصورة أوضح، أن إلغاء «الإعدام» من دون تحديد عقوبة بديلة، من شأنه أن يؤدّي إلى فراغ قانوني، وبالتالي الإفلات من العقاب. وغالباً، «ستُستبدل عقوبة الإعدام بالاعتقال المؤبّد، ولن تُترك مفتوحة للعقوبة القصوى البديلة»، كما يقول أحد المصادر المتابعة لاقتراح القانون لـ«الأخبار»، متحدّثاً عن «مشاورات تجري حالياً حول تسمية العقوبة بدقّة، بما يراعي المعايير الإنسانية، ولتكون أكثر واقعية، فلم يعد مقبولاً مثلاً إطلاق اسم الأشغال الشاقّة، بينما لا يوجد هكذا خيار للسجناء في لبنان».

كذلك، ليس مؤكّداً إن كان التفصيل الذي اقترحته لجنة حقوق الإنسان ويتعلّق بالمحكومين بالإعدام قبل صدور القانون، سيبقى أم لا. وينص التفصيل على أنه «إذا تقدّم المحكوم بالإعدام بطلب تخفيض عقوبته، وعارض أهل الضحية ذلك، تؤجّل لجنة تخفيض العقوبات البتّ في الطلب سنتين، لمرة واحدة فقط، حتى لو كان المحكوم قد سدّد ما عليه من تعويضات لأهل الضحية». المصدر نفسه يُفيد بأن «اللجنة تناقش إلغاء هذا التفصيل، في إطار المواءمة بين القانون المقترح ومشاريع قوانين أخرى، مثل تعديل قانون العقوبات وقانون العفو العام، والتي تتقاطع مع بعضها في أكثر من محل، لكن لجنة حقوق الإنسان لم تلتفت إلى هذا التفصيل القانوني لدى دراسة القانون».

وامتدّت جلسة «الإدارة والعدل» أكثر من ساعتين، حضرها إلى جانب وزير العدل عادل نصار، النوّاب الموقّعون على اقتراح القانون، وآخرون من كتل نيابية متعدّدة. وتخلّلت الجلسة نقاشات في المبدأ العام لموضوع القانون، كما في موادّه، وسط أجواء إيجابية. وتنقل مصادر من داخل الجلسة أنه «بدا واضحاً أنه لم يأتِ أحد للمعارضة، بل لعرض وجهة نظره، ولمناقشة التفاصيل. وحتى من كان سابقاً يعارض إلغاء عقوبة الإعدام، راح يهنّئ وزير العدل على قطع شوط مهم نحو إلغائها. كذلك، أشار أكثر من نائب إلى ضرورة تسريع الخطوات المقبلة وإحالة اقتراح القانون إلى الهيئة العامة».

وما زاد تفاؤل المدافعين عن اقتراح القانون بإقراره في الجلسة المقبلة للجنة الإدارة والعدل، ثم عرضه في أول جلسة للهيئة العامة، وتمريره بسلاسة، هو الرضى الضمني الذي أظهره رئيس المجلس نبيه بري. ونقله النائب علي حسن خليل الذي وُصف بـ«نجم الجلسة»، نتيجة محاولته تعبيد الطريق وتدوير الزوايا، رغم أنه ليس عضواً في اللجنة.

كلمات متقاطعة 5083

افقيا

1- موقع تواصل إجتماعي – مدينة مصرية – 2- من الصحف اللبنانية – ضمير منفصل – 3- من المعجنات – الحفرة العميقة للماء – 4- مدينة في ألمانيا – متشابهان – 5- والدة – شقيق بالعامية – شيخ ضعيف – 6- نوع من الخيوط القويّة – 7- أجيب – من فقد أباه وأمه – 8- حاجز بين شيئين – المهر الصغير – 9- حامل الأثقال – يصوّت الذباب – 10- كتاب شهير جمعه الشريف الرضيّ من كلام الإمام علي بن أبي طالب

عمودياً

1- صحراء في الصين – 2- حُب شديد – دولة عربية – خاصته – 3- يتناول طعامه – يقلب ويدير البرميل بشكل متتابع – 4- ظهرت الحموضة في العجين – أفضل وأفرد – مدينة تاريخية في إمارة الفجيرة – 5- عمل إلهي – للتعريف – 6- أخاصم أشدّ الخصومة – أماكن اللهو واللعب للتلاميذ – 7- غصن طريّ – صرخة بالأجنبية – 8- دولة أوروبية عاصمتها ريغا – 9- عاصمة اسيوية – يلسع العقرب – 10- حرف عطف – بركة في بعلبك تروي البقاع

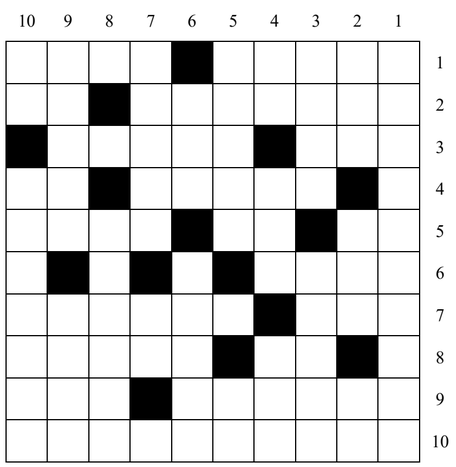

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- الجبل الأسود – 2- بازل – سيكام – 3- نندبهما – حر – 4- الو – لحد – 5- يان – رش – 6- دل – نسماتها – 7- واصا – سلم – 8- نس – نشطف – عر – 9- كوستاريكا – 10- هاري ترومان

عمودياً

1- إبن زيدون – 2- لان – الاسكا – 3- جزدان – ور – 4- بلبل – نانسي – 5- هورس – شتتِ – 6- إسم – شمسطار – 7- ليال – الغرو – 8- سك – حاتم – يم – 9- واحد – عكا – 10- دمرّ – لاتران

sudoku 5083

	8		1		4		3	
	4	7		6		2	1	
3		6		5		7		
		5		1		3		
7								2
		8		3		6		
		9		2		4		
	5	4				9	7	
	7		4		5		2	

حلول الشبكة السابقة

9	7	6	4	2	5	8	3	1
1	3	8	9	7	6	2	4	5
2	4	5	3	8	1	6	9	7
8	1	9	2	5	3	7	6	4
6	5	7	8	4	9	1	2	3
3	2	4	6	1	7	5	8	9
7	8	3	5	6	4	9	1	2
5	9	2	1	3	8	4	7	6
4	6	1	7	9	2	3	5	8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 380

كلمة السر من 5 حروف: من جبال العراق

الفاف – اكام – تل – جبل – حسن بك – حمرين – ساسان – سنجار – سفين – سنام – شيخادار – شاباني – طوروس – قمة – كاروخ – كيسته – كاره – كورك – متين – هندرين – هضبة

ن	س	ت	ل	خ	و	ر	ا	ك
ك	ا	ن	م	ت	ي	ن	ق	ا
ة	و	س	ا	ل	ب	ج	ن	ح
ب	ا	ر	ا	م	ن	ا	س	ر
ض	ك	ة	ك	س	ب	ن	ه	ا
ه	ا	م	د	ا	ب	ه	ن	د
ي	م	ق	ش	ك	س	ت	د	ا
ف	ا	ف	ل	أ	ف	س	ر	خ
ط	و	ر	و	س	ي	ي	ي	ي
ن	ي	ر	م	ح	ن	ك	ن	ش

حلول الشبكة السابقة: تراس

عملية حسابية 380

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	٪		X	5	=	55
–		X		X		
	X	6	X		=	96
٪		٪		X		
	X		+		=	21
=		=		=		
20		12		50		

حلول الشبكة السابقة

16	X	3	٪	4	=	12
+		X		X		
14	X	7	–	9	=	89
٪		X		X		
5	X	4	X	2	=	40
=		=		=		
6		84		72		

شبكة العنكبوت 380

إعداد نعوم مسعود

1 – 4 محتال ومراوغ
3 – 15 لاعب كرة سلة أميركي محترف سابق ظهر في فيلم مع بروس لي
14 – 28 موسيقي إيطالي راحل تولى منصب عضو مجلس الشيوخ مدى الحياة
27 – 37 قائد الشرطة السرية في روسيا اثناء حكم جوزيف ستالين
35 – 40 ماركة ساعات وعطور سويسرية
39 – 50 كتاب للنائب اللبناني السابق نجاح واكيم
50 – 57 مختصر اسماء متصرفي جبل لبنان
56 – 60 مؤتمر عُقد بين قادة الحلفاء ستالين وروزفلت وتشرشل في نهاية الحرب العالمية الثانية
59 – 63 من الطيور
62 – 71 ملحن لبناني
69 – 74 مدينة ايطالية
73 – 83 رئيس مجلس وزراء عراقي سابق
82 – 87 عاصمة رواندا
86 – 92 من السيارات الفخمة
90 – 97 فنان لبناني
96 – 105 اعلامية لبنانية
104 – 107 ابن الملك
105 – 110 بلدة لبنانية في قضاء كسروان

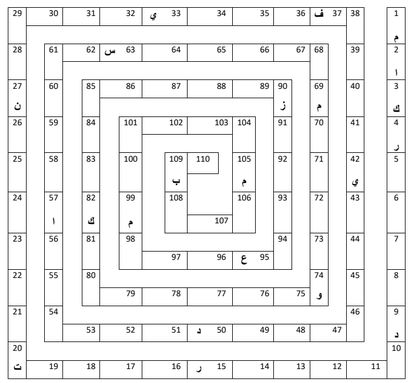

حل شبكة العنكبوت السابقة

الانكا – كارل هاينز رومينيغه – هاميلتون – توني كروس – روسيا – ابن الوردي – دينار – ارهاب – ابو الهول – هولاكو خان – خان الخليلي – ليلى رستم – تمام سلام – اميل البستاني – نيبال – المجر – جريس البستاني – نيهاما

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5083

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنان لبناني. لقّب بـ« فارس الغناء العربي »

11+10+8+1+6+5 = الظاهر ■ 7+2+4+3 = صوت الديك ■ 4+9 = للتفسير

حل الشبكة الماضية: **اورنيلا موتي**

الحرب الكونية ضد المقاومة

لا نتائج «إيرانية» لقمّة ترامب - شي
بكين ثابتة على دعم طهران

في العادة، يتجنّب قادة الدول مصافحة خصومهم الرئيسيين لدى توزطهم في حروب خارجية مكلفة ومتعثرة، على أن دونالد ترامب، وإلى جانب كونه رجلاً غير محبّ للتقاليد، رفض تحمّل إهانة تأجيل رحلته إلى بكين للمرّة الثانية، على خلفية استمرار الحرب في الشرق الأوسط. ورغم أن المعطيات الأوّلية تشي بتركيز الطرفين على الصفقات التجارية ومسألة تايوان، جنباً إلى جنب زعم ترامب، قبيل الرحلة، أنه «لا يحتاج إلى تدخّل صيني» لإيجاد مخرج من إيران، إلّا أن العديد من المراقبين كانوا أشاروا إلى أن الملفّ الإيراني سيكون «الفيل في الغرفة» - وهو مصطلح يُستخدم، عادة، للإشارة إلى مشكلة واضحة يعرفها الجميع، إنّما يتجنبون الخوض في تفاصيلها علناً -، في وقت لا تبدو فيه بكين مستعجلة لممارسة ضغوط على طهران، نزولاً عند رغبات واشنطن.

وفي هذا الإطار، تعتبر مجلّة «تايم» الأميركية أن القمّة لن تسفر عن أيّ «نتائج جوهرية»، مشيرة إلى أن ذلك «قد يكون مفاجئاً في وقت يجد العالم فيه نفسه محاصراً بمشاكل خطيرة، ليس أقلّها نقص النفط الناجم عن إغلاق مضيق هرمز المحاصر من جانبَين، والذي يهدّد بالركود العالمي، وفقاً لتحذيرات صندوق النقد الدولي». على أن تواضع نتائج الزيارة، في ما يتّصل بالملف الإيراني تحديداً، يرجع جزئياً إلى أنه ورغم أن نصف نفط الصين ونحو ثلث وارداتها من الغاز الطبيعي المسال تمرّ عبر المضيق، ونحو 13% من وارداتها من النفط تأتي من إيران مباشرة، نجحت بكين حتى الآن في التغلّب على الاضطرابات، مستندةً إلى احتياطياتها الهائلة من النفط، واستراتيجية تطوير مصادر الطاقة الأحفورية وغير الأحفورية، جنباً إلى جنب بناء خطوط أنابيب النفط والغاز البرية. وعليه، يشعر الرئيس الصيني، شي جين بينغ، بالرضى عن وضع بلاده، وخاصة عند مقارنتها بحلفاء الولايات المتحدة المحاصرين؛ وبالتالي، فمن غير المرجح أن «يصبّ طاقته» على محاولة حل الأزمة. وتنقل المجلة عن درو طومسون، المدير السابق للصين وتايوان ومنغوليا في مكتب وزير الدفاع، تشكيكه في إمكانية الحصول على حلول عبر قمّة ترامب

> **لا توجد ضمانات بأن هذا الضغط الاقتصادي على الصين سيترجم إلى ضغط على إيران**

- شي، في موقف ينسحب أيضاً على آلين كارلسون، الخبير في الشؤون الصينية في جامعة كورنيل، والذي أكد أن «فرصة ظهور أيّ شيء ذي قيمة من هذه المحادثات لا تزيد عن الصفر».

ووسط انتشار التقارير التي تقدّر أن الولايات المتحدة باتت تبدو، من منظور «الجمهورية الشعبية»، أشبه بـ«عملاق يعرج» على خلفية الحرب على إيران، تؤكد المجلة أنه من غير المرجّح أن يقدّم شي أيّ تنازلات في ملفّ التجارة، مشيرة إلى أن «تلك المسألة متجذّرة في صلب النظام الصيني»؛ إذ تؤكد «الخطط الخمسية» كافة المقدّسة بالنسبة إلى الصين، بما فيها أحدثها الصادرة في آذار، إصرار «الحزب الشيوعي الصيني» على تحقيق الاكتفاء الذاتي، فيما تشدّد الاستراتيجيات الاقتصادية الحكومية، من مثل «صنع في الصين 2025»، و«معايير الصين 2035» واستراتيجية «التداول المزدوج»، على تقدّم أولوية النمو على مبدأ «المعاملة بالمثل».

ومن جهته، يلفت «معهد واشنطن»، في تقرير، إلى أن القمّة الأميركية - الصينية تأتي بعدما أعلنت الولايات المتحدة أخطر عقوباتها المتعلّقة بإيران حتى الآن، والتي تستهدف واحدة من أكبر المصافي الصينية وأربعين شركة شحن مرتبطة بها، مستدركاً بأنه «لا توجد ضمانات بأن هذا الضغط الاقتصادي على الصين سيترجَم إلى ضغط على إيران». وفي وقت تريد فيه بكين تقديم نفسها كقوة قوية وموثوقة، فإن وقف مشترياتها من النفط من طهران من شأنه أن يمثّل تحولاً كبيراً، قد تعتبره الجمهورية الإسلامية وحكومات أخرى بمثابة رضوخ من جانب الصين للمصالح الأميركية. وطبقاً لأصحاب الرأي المتقدّم، تدرك الصين، على الأرجح، أن إثارة غضب إيران سيكون أكثر تكلفة على المدى الطويل، لا سيما في الوقت الذي تزداد فيه فرضية أن تسيطر الأخيرة على تدفّقات الشحن المستقبلية عبر الخليج الفارسي، وهو مصدر ما يقرب من 50 في المئة من واردات بكين من النفط ووجهة للعديد من صادراتها.

وعليه، من غير المرجّح أن تَنظر الصين إلى الخطوة الأخيرة المتعلّقة بالعقوبات الأميركية على أنها تتعلّق بإيران فقط، لا سيما وأن القيود الجديدة من شأنها أن تؤثّر على إمدادات الطاقة الصينية، وهو ما يجعلها في نظر بكين أقرب إلى محاولة انتهازية من جانب واشنطن لاستكمال الحرب التجارية المتبادلة التي بدأت قبل عشر سنوات. وانعكس ذلك عبر ردّ الصين غير المسبوق على العقوبات الأميركية، والذي تمثّل في إطلاق قواعد تحظر بشكل أساسي على شركاتها الامتثال للعقوبات الأميركية الجديدة. وإذ ترى الصين في المواجهة القانونية والدبلوماسية الحالية اختباراً مهمّاً لها وللدول الأخرى التي تسعى إلى حماية نفسها من الضغوط الاقتصادية الأميركية في المستقبل، فإن ذلك لا ينفي أن صنّاع السياسة الصينيين، يفضّلون، في نهاية المطاف، العودة إلى العلاقات التجارية التي كانت تربط بلادهم بالولايات المتحدة قبل إدارة ترامب الأولى، وينظرون، بالتالي إلى القمّة الأخيرة باعتبارها فرصة لإعادة بناء المصالح الاقتصادية على أرضية مشتركة. ولعلّ هذا هو ما يسعى إليه ترامب نفسه أيضاً، خصوصاً في ظلّ التحدّيات الداخلية التي تسبّبت بها الحرب مع إيران قبيل الانتخابات النصفية المرتقبة.

في المقابل، وطبقاً لتقديرات «معهد واشنطن»، ففي حال استئناف الأعمال العدائية بين طهران وواشنطن، فإن مواجهة الدعم الصيني المزعوم لإيران بشكل أحادي ستكون مهمّة تستهلك موارد هائلة، وتُعرّض القوات الأميركية المخصّصة لفرض حصار على الموانئ الإيرانية والعمليات المحتملة الأخرى لضغوط شديدة. وحتى اللحظة، تدأب بكين على نفي أيّ معلومات عن تزويدها طهران بقدرات عسكرية، وآخرها تلك التي تحدّث عنها رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، خلال إحدى مقابلاته، زاعماً أن «الصين قدّمت الدعم والمكونات الفنية المرتبطة بإنتاج الصواريخ الإيرانية»، مضيفاً أن هذا التطور يُنظر إليه بشكل سلبي من جانب إسرائيل. وتعقيباً على ذلك، نفى المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية قوه جياكون، الثلاثاء، هذه المعلومات، لافتاً إلى أن «الصين كرّرت موقفها في مناسبات متعددة، وباعتبارها دولة كبرى مسؤولة، فقد تمسكت دائماً بالتزاماتها الدولية الواجبة، والتزمت بإنهاء الصراعات وتعزيز السلام، والعمل على تهدئة الوضع». وأضاف قوه: «نحن نرفض الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة».

(الأخبار)

تداب بكين على نفي اي معلومات عن تزويدها طهران بقدرات عسكرية (شينخوا)

قلق أميركي من المكاسب الصينية
طهران ترخّص لبكين عبور «هرمز»

سعى الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إثر اجتماعه بالرئيس الصيني، شي جين بينغ، في بكين، أمس، إلى تظهير مكاسب تتعلّق بالحرب على إيران، قائلاً إنه حصل من شي على وعد بعدم بيع معدّات عسكرية إلى طهران، والمساعدة في «ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز». غير أن الصين نفسها لم تعلن عن أيّ شيء في هذا الخصوص، فيما واكبت إيران زيارة ترامب، بالإعلان عن بدء عبور سفن صينية للمضيق بترتيبات إيرانية.

وادعى ترامب، في حديث إلى شبكة «فوكس نيوز»، أن شي «عرض المساعدة في ضمان حرية الملاحة عبر مضيق هرمز»، مضيفاً أن «الرئيس الصيني يودّ أن يرى التوصل إلى اتفاق بشأن إيران». كما ادّعى أن مضيفه وعد أيضاً بأن «لا تزوّد بلاده إيران بمعدات عسكرية». ومن جهته، قال وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، لشبكة «إن بي سي»، إن ترامب ونظيره الصيني «وجدا أرضية مشتركة بشأن إيران»، متابعاً أن «الجانب الصيني ذكر أنه لا يؤيد عسكرة مضيق هرمز، ولا فرض نظام للرسوم، وهذا هو موقفنا أيضاً»، مردداً كلاماً سابقاً لترامب عن «أننا لا نطلب مساعدة الصين، فلسنا بحاجة إلى مساعدتهم». لكن الوزير الأميركي عاد وقال، في تصريح آخر إلى شبكة «فوكس نيوز»، إن واشنطن «تحاول إقناع بكين بالتدخّل للضغط على طهران من أجل التراجع عن تحرّكاتها في مضيق هرمز؛ وأوضحت لها أن أيّ دعم لإيران سيضرّ بالعلاقات الثنائية».

وبدورها، نقلت وكالة «رويترز» عن مصادر قولها إن «مساعدي ترامب يرون أن الصين من الجهات القليلة القادرة على إقناع صنّاع القرار في إيران بإبرام اتفاق. والأولوية الملحّة الآن في ما يتعلّق بإيران هي منع عودة القتال بكلّ الوسائل».

إلا أن الرئيس الصيني لم يأتِ، في كلمة افتتح بها المأدبة الرسمية مع ترامب والوفد الأميركي، في قاعة الشعب في بكين، على أيّ ذكر للحرب، مركّزاً على العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة التي وصفها بأنها «أهم علاقة ثنائية في العالم». ووصف زيارة ترامب بأنها «تاريخية»، معتبراً أن «النهضة العظيمة للأمة الصينية» وشعار ترامب: «لنجعل أميركا عظيمة مجدداً»، يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب.

> **الصين تحقّق مكاسب استراتيجية واسعة على حساب الولايات المتحدة نتيجة الحرب الدائرة مع إيران**

وكانت كشفت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية عن تقييم استخباراتي أميركي سرّي خلص إلى أن «الصين تحقّق مكاسب استراتيجية واسعة على حساب الولايات المتحدة نتيجة الحرب الدائرة مع إيران، وذلك في مجالات عسكرية واقتصادية ودبلوماسية وإعلامية»، لافتةً إلى «تصاعد القلق داخل وزارة الدفاع الأميركي من التداعيات الجيوسياسية للصراع».

في هذا الوقت، نقلت وكالة «فارس» الإيرانية للأنباء، عن مصدر مطلع، أن عبور عدد من السفن الصينية من مضيق هرمز بدأ وفقاً لترتيبات إيران، وأن «تسهيل مرور هذه السفن نتج من تنسيق وزير خارجية الصين وسفيرها في طهران» مع المسؤولين الإيرانيين. ونقل مراسل التلفزيون الإيراني عن مسؤول في بحرية «الحرس الثوري الإيراني» أن 30 سفينة تمكّنت من عبور «هرمز»، مستدركاً بأن «موقف إيران تجاه السفن المعادية لم يتغير ولا يمكنها العبور من المضيق». وفي السياق ذاته، أكد النائب الأول للرئيس الإيراني، محمد رضا عارف، أن إيران «لن تتخلّى عن مضيق هرمز إطلاقاً وبأي ثمن»، مضيفاً أن «المضيق أساساً ملك لنا وكان دائماً كذلك، ولكننا في مدة لم نستفد منه بشكل جيد».

(الأخبار)

إسرائيل ترفع حال التأهّب... في انتظار قرار ترامب

تتسارع المؤشرات الإسرائيلية والأميركية على احتمال استئناف المواجهة العسكرية مع إيران، وذلك في ظلّ تكثيف التصريحات السياسية والعسكرية في تل أبيب وواشنطن في الاتجاه المذكور، ورفع حال التأهب إلى مستويات غير مسبوقة، في انتظار قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بعد عودته من الصين.

وفي هذا السياق، أعلن وزير الجيش الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، خلال حفل تأبين قتلى حرب الأيام الستة وحرب الاستنزاف، أن «الأمر قد يستدعي العودة قريباً إلى استئناف العمليات في إيران»، فيما كرّر رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، القول إنه «لو لم نشنّ الحرب على إيران مرّتين لواجهنا كياناً يمتلك قنبلة نووية ويمثّل تهديداً وجودياً لنا»، في إشارة إلى الضربات السابقة التي استهدفت مواقع إيرانية.

وعلى المستوى العملياتي، أفادت «القناة 12» بأن إسرائيل رفعت حال التأهب إلى الذروة استعداداً لاحتمال تجدّد الحرب على إيران، بعد عودة ترامب من الصين، فيما نقلت «هيئة البث الإسرائيلية» عن مسؤولين عسكريين إسرائيليين وأميركيين، أن الجانبَين بحثا، الأسبوع الماضي، احتمال تنفيذ هجمات محدّدة الأهداف ضدّ إيران، لكنهما لا يزالان ينتظران القرار النهائي الذي يُتوقّع أن يتخذه ترامب خلال الأيام المقبلة.

وتتحدث تقديرات إسرائيلية عن أن العودة إلى القتال مع إيران قد تحدث خلال أقلّ من أسبوع، وأن ترامب سيحسم قريباً مصير المواجهة، سواء عبر العودة إلى الخيار العسكري أو عبر تشديد الحصار البحري على إيران. ويأتي هذا في وقت أعلنت فيه وزارة الأمن الإسرائيلية، الخميس، توقيع صفقة بقيمة 34 مليون دولار مع شركة «أنظمة» لتصنيع خزانات وقود خارجية مخصّصة للطائرات المقاتلة «Lightning II 35-F»، وذلك بهدف زيادة مدى الطائرات وقدرتها على تنفيذ عمليات بعيدة المدى.

وعلى الضفة الأميركية، قدّم قائد القيادة المركزية «سنتكوم»، براد كوبر، أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، تقييماً للعمليات العسكرية الأميركية - الإسرائيلية ضدّ إيران، معتبراً أن تلك العمليات ألحقت «أضراراً كبيرة» بالقدرات النووية والصاروخية والبحرية الإيرانية، لكنها لم تُنهِ بالكامل مصادر التهديد التي تمثّلها طهران. وأوضح كوبر أن عملية «الغضب الملحمي» استهدفت ثلاثة محاور رئيسة تشمل منظومات الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة والبحرية الإيرانية وبنيتها الصناعية الداعمة، مدّعياً أن الضربات دمّرت نحو 90 في المئة من القاعدة الصناعية الدفاعية المرتبطة بهذه القدرات، ولم يتبقَّ لإيران سوى «نحو 10 في المئة» من بعضها، ولا سيما في المجال البحري.

كما أشار إلى أن طهران لم تُبدِ أي استعداد للتخلي عن دعم «حماس» و«حزب الله» و«أنصار الله»، لكنه زعم أن الحرب نجحت حتى الآن في قطع خطوط نقل الأموال والمعدّات إلى هذه القوى، قائلاً إن شبكات التدريب والتمويل التي استمرّت لعقود «توقّفت بالكامل في الوقت الراهن». ورغم محاولة كوبر تقديم صورة انتصار عسكري واسع أمام الكونغرس، فإن شهادته عكست عملياً إدراكاً لكون الحرب لم تُغلق ملف إيران نهائياً؛ إذ لا تزال طهران تحتفظ، في الحدّ الأدنى، بقدرات تمكّنها من تهديد الملاحة وإرباك الأسواق، فيما لا تفتأ التسريبات الاستخبارية تعاكس الرواية الرسمية الأميركية في شأن قدرات الصواريخ والطائرات المسيّرة المتبقّية لدى إيران.

(الأخبار)

تتحدث تقديرات إسرائيلية عن ان العودة إلى القتال مع إيران قد تحدث خلال اقل من اسبوع (من الويب)

رأي

بازار واشنطن للمفاوضات
السلطة وفقدان عناصر القوة

طراد حمادة *

في علم المنطق، تصدق النتيجة حين تصدق مقدّماتها. وفي علم الاستراتيجيا، الحربُ ممارسةٌ للسياسة بأشكال أخرى. وفي علم التفاوض، كل تسوية تستند إلى عناصر قوتها وتحوّل هذه القوّة إلى تحقيق أهدافها وتحصيل حقوقها واعتراف الطرف الآخر في المفاوضات بها.

وفعل التفاوض يقوم بين عدوّين في حالة حرب، ولذلك لا يمكن فصله عن فعل الحرب وميدانها. كيف إذا كانت هذه الحرب مُستدامة في تاريخها، ومستمرة في مخاطرها، وكاشفة عن أغراضها، ومعروفة أسبابها وغاياتها.

هل الدولة اللبنانية وهي تذهب إلى جلسات التفاوض في واشنطن على علم بهذه القواعد؟ وهل وضعتها في حسابها وناقشتها مع أعضاء وفدها ونظر فيها مستشاروها واستفادت من تجارب الآخرين في مجالها؟ وهل حدّدت نقاط قوّتها وضعفها، ما تقبل به وما ترفضه، ما تعطيه وما تأخذه، ما تخسره وما تكسبه؟

> **تذهب لتقول إنها مستعدّة، وهي دولة لبنان ولها الحقّ بهذه الصفة، ان تفاوض على الجنوب ضد الجنوب نكاية بأهل الجنوب. يا للعجب العُجاب!**

هل بحثت وعرفت وناقشت ماهية أهداف العدو من التفاوض، وما يريده ويرفضه، وما هي عناصر قوته وضعفه؟ ثم ماذا عن دور الوسيط وما يريده في وساطته، وهل هو وسيط محايد أو شريك للعدو ومنحاز إلى مصالحه؟ ثم ما تفيده التجارب من قدرة الوسيط الأميركي على حماية التسويات وعدم التراجع عن الاتفاقات من الخرق المتكرّر والمستدام؟ وهل هو ثقة وضمانة، وما الشهود له وعليه؟

لا يبدو أنّ كل ما ذكرته من قواعد التفاوض خطر في بال الحكومة اللبنانية. كيف نفسّر ذلك؟ وهل يعقل في نظر المنطق أن تذهب دولة إلى التفاوض مع العدو في زمن الحرب ولا تملك من أمرها ما يحقّق مقاصدها؟

إذا دقّقنا في جعبة الدولة اللبنانية للتفاوض فنجد أنها تحمل قوّة الاعتراض على عناصر القوة والسعي إلى سلبها وانتزاعها واعتبارها أنّها في غير صالحها، وبناء الموقف على خلاف وتناقض معها. ولذلك، فإن السلطة اللبنانية تذهب إلى التفاوض وهي تسعى إلى تجريد لبنان من قوة المقاومة التي تخوض الحرب، وتحمل في جعبتها قرار محاصرة المقاومة وحصار بيئتها ونزع سلاحها.

حكومة تجرّد نفسها من قوّة الحاضنة الإقليمية العربية والإسلامية، وهذه الحاضنة شريكة المسار والمصير لها في الحرب واقعياً منذ احتلال فلسطين حتى حرب غزة والحرب على جبهة لبنان وإيران. هذا الشريك العربي الإسلامي الإقليمي، إلى جانب دعم دولي مساند، في مقابل الموقف الأميركي المنحاز إلى العدوّ وشريكه، هما عنصرا قوّة للبنان يرفضهما المفاوض اللبناني. وخلاف كل منطق، يتخلّى عن عناصر قوّته ويقدّمها للعدو مجاناً دون أن يستفيد منها لتحصيل حقوقه. هو يتخلّى عن مصادر قوته دون مُبرّر بقبله العقل.

بل إذا أردنا أن ندقّق النظر في حقيقة الموقف، فإنّ الدولة اللبنانية تجد في بيع عناصر القوّة للعدوّ هو ما تملكه على طاولة المفاوضات. تذهب لتقول إنها مستعدّة لنزع سلاح المقاومة ومحاصرتها وعقابها، وإنها ترفض كل دعم عربي وإسلامي، بحجّة أنه دعم إيراني أو عراقي أو يمني. وتضع كل البيض في السلّة الأميركية في مواجهة ما تحصّله من قوّة و دعم. وتذهب لتقول إنها مستعدّة، وهي دولة لبنان ولها الحقّ بهذه الصفة، أن تفاوض على الجنوب ضد الجنوب نكاية بأهل الجنوب. يا للعجب العُجاب!

والسلطة اللبنانية تذهب لتقول إنها مستعدّة للصلح المنفرد والدماء في الجنوب وبيروت والبقاع وكل لبنان لم تجفّ بعد. ولم تناقش قرار التفاوض في الحكومة، ولا في البرلمان، لأن التفاوض هنا قرار في مسألة السلم والحرب، وليس عقد اتفاقية عادية. هي تريد أن تقول إنها تختار الصلح مع العدو، وتطلب مساندته لمواجهة مَن يقاتل هذا العدو دفاعاً عن البلاد والعباد.

هذه هي الأوراق التي تحملها الدولة اللبنانية إلى طاولة المفاوضات، تحت نار الحرب، في احتلال الأرض وتدمير المدن والقرى وتهجير السكان وقتل المدنيين، في جرائم حرب مشهودة. كل ذلك لحسابات ضيقة ذات بعد داخلي، لا يصلح في اليوم التالي للحرب، لأن لبنان لا يحتمل هذا النوع من أفعال العقل السياسي المستقيل.

إذا كانت هذه أوراق التفاوض، فإنّ حصاد التفاوض يكون خسراناً كبيراً. كل حرب تنتهي بتفاوض وتسويات، ولكن تستلزم أن تستند إلى عناصر القوة لا إلى بيعها في سوق واشنطن بمزاد التنازلات لا المفاوضات.

* كاتب وزير سابق

الحرب الكونية ضد المقاومة

أبو ظبي تُفشِل إصدار بيان بشأن الحرب

«معركة» إيرانية - إماراتية داخل «بريكس»

طهران - **محمد خواجوئي**

انطلقت في نيودلهي، أمس، أعمال الاجتماع الـ20 لوزراء خارجية دول مجموعة «بريكس» (BRICS)، والذي يأتي في وقت تواجه فيه المنظّمة، بما هي رمز للتعاون بين القوى الصاعدة وللتعدّدية المنشودة في النظام الدولي، تصعيداً أحادياً وعسكرياً من جانب الولايات المتحدة ضدّ أحد أعضائها، إيران. وفرضت الحرب على الأخيرة وتداعياتها على الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة، نفسها على أجواء الاجتماع، ولا سيما أن الأخير يتزامن مع زيارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى الصين، أحد أبرز الأعضاء في «بريكس». وتضمّ المجموعة، التي كانت في بداياتها تشمل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، قبل أن تتوسّع في السنوات الأخيرة بانضمام إثيوبيا والإمارات وإندونيسيا وإيران ومصر إليها، عدداً من أبرز الاقتصادات الصاعدة في العالم؛ وهي تسعى إلى تعزيز التنسيق الأمني والاقتصادي بين أعضائها، وإبراز صوت دول الجنوب العالمي داخل المؤسسات الدولية التي تخضع تقليدياً للهيمنة السياسية والاقتصادية الغربية. وفي ظلّ التداعيات الناجمة عن الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران، ولا سيما إغلاق مضيق هرمز، تحوّل هذا الاجتماع إلى اختبار فعلي لتماسك المجموعة في مواجهة أزمة جيوسياسية حقيقية؛ إلا أن تضارب المصالح واختلاف مقاربات الدول الأعضاء، ولا سيما في ما يتعلّق بطبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة، حالا دون خلق حالة من التضامن والوحدة بتأثير من الحرب في الشرق الأوسط، بل أسهما في كشف حجم التباينات بين أعضاء «بريكس».

واعتبر وزير الخارجية الهندي، سوبرامانيام جايشانكار، في كلمة خلال افتتاح الاجتماع، أن حرية الملاحة والتدفّق السلس

> **إيران تتّهم الإمارات بالشراكة المباشرة في العدوان عليها**

للسفن عبر المياه الدولية، بما في ذلك مضيق هرمز، يُعدّان مسألة حيوية لازدهار الاقتصاد العالمي. كما دعا، بلهجة حذرة، ومن دون تسمية إيران أو الولايات المتحدة تصرّ على إدراج بنود في البيان الختامي تدين إيران، ما حال دون التوصّل إلى موقف موحّد. وفي جلسة أمس أيضاً، بلغ السجال بين الطرفين ذروته، إذ دعا ممثّل الإمارات، خليفة شاهين المري، في تصريحات واضحة، إلى تضمين البيان الختامي بنوداً تُدين الهجمات الصاروخية الإيرانية التي جاءت رداً على العدوان الأميركي. كما رفض الجانب الإماراتي أي إشارة إلى دور بلاده في استضافة قواعد عسكرية أميركية، مُصرّاً على أن يقتصر البيان النهائي على التشديد على «ضرورة وقف التوترات من جانب جميع الأطراف»، من دون تسمية الجهة المعتدية.

وأثار هذا الموقف غضب إيران؛ إذ ردّ عراقجي عليه بلهجة صريحة قائلاً: «حرصاً على وحدة بريكس، لم أذكر اسم الإمارات في كلمتي، لكنّ الحقيقة هي أنها كانت متورّطة بشكل مباشر في العدوان على بلادي. فعندما بدأت الهجمات، لم تُصدر حتى بيان إدانة واحداً».

وأكّد أنه «لا القواعد الأميركية ولا التحالف مع إسرائيل يوفّران الأمن للإمارات»، داعياً أبو ظبي إلى مراجعة سياستها تجاه طهران. كما أشار إلى تقارير تحدّثت عن تنفيذ الإمارات عمليات عسكرية ضدّ إيران في مطلع نيسان. ومن جهتها، قدّمت روسيا، التي دأبت على لعب دور الوسيط داخل المجموعة، مسوّدة بيان اعتبرها كثير من المراقبين تقنية ومحايدة تقنية، يُعدّ بمثابة «إضفاء شرعية على سيطرة إيران على هذا الممرّ المائي». كما أصرّت على أنه ينبغي، قبل أيّ حديث عن أمن الملاحة، إدانة ما وصفته بـ«السلوك العدائي الإيراني»، في إشارة إلى الهجمات الصاروخية وعمليات احتجاز السفن. في المقابل، أعلنت إيران استعدادها لقبول أيّ بيان محايد وتقني بحت؛ إلا أنه في نهاية المطاف، ومع إصرار أبو ظبي على إضافة بنود تُدين طهران، جرى سحب المسوّدة الروسية من جدول الأعمال، ولم يُتّفق على أيّ بيان بشأن مضيق هرمز.

عراقجي في مؤتمر «بريكس» في نيودلهي (أ ف ب)

مشروع «حلف بغداد» جديد: تحذيرات تركية من «فخّ» استعداء إيران

في حال انضمامها إلى التحالف الرباعي المفترض، قد تخسر تركيا قدرتها على التوسط مع جديد بين إيران والولايات المتحدة (من الويب)

محمد نور الدين

هل تصبح «اتفاقية الدفاع المشترك» التي وُقّعت بين باكستان والسعودية في 17 أيلول/ سبتمبر 2025، منطلقاً لتأسيس تحالف إقليمي يضمّ دولاً أخرى في المنطقة؟ هذا التساؤل طُرح في تركيا بقوة بعد تصريحات لوزير الدفاع الباكستاني، خواجه آصف، قال فيها إن التعاون الدفاعي الحالي بين بلاده والمملكة يمكن أن يتحوّل إلى «إطار أمني إقليمي أوسع». موضحاً أن «انضمام تركيا وقطر إلى الاتفاقية الحالية سيكون موضع ترحيب»، مبيّناً أن الهدف من هذه المبادرة «تعزيز الاستقرار الإقليمي والأمن الجماعي، من خلال خلق قاعدة واسعة للتعاون بين الدول ذات التفكير المتماثل». وأثارت تصريحات خواجه تكهّنات كثيرة في تركيا حول إمكانية انخراط الأخيرة في الاتفاقية المذكورة، التي تنصّ على اعتبار أيّ اعتداء على أحد طرفيها اعتداءً على الآخر، في ما يذكّر بميثاق حلف «الناتو»، الذي تنصّ المادة الخامسة منه على عدّ الهجوم على أيّ عضو فيه هجوماً على كل دول الحلف، يوجب نجدته.

ويعيد المقترح الباكستاني، الذي يأتي في خضمّ حالة الاضطراب التي تعيشها المنطقة على خلفية العدوان الأميركي - الإسرائيلي المستمرّ ضدّ إيران والقوى الداعمة لها، إلى الأذهان حالة «حلف بغداد» الذي نشأ في عام 1955، وانضمّت تركيا إليه على الرغم من كونها عضواً في «الناتو». وممّا ساعد على الأمر حينها، أن الدول الأعضاء في الأوّل كانت تدور كلّها في الفلك الأميركي - الإنكليزي، من العراق وإيران إلى باكستان، وتتمثّل الهدف الرئيس من اجتماعها بمواجهة مدّ حركة التحرّر العربي بقيادة جمال عبد الناصر. أمّا اليوم، فإن الحلف الجديد المُقترح يضمّ أطرافاً تُجمعها كلّها علاقات بالولايات المتحدة أيضاً، لكنّ الفارق أن العمل عليه يجري في ظلّ الهجوم على دولة إقليمية كبيرة هي إيران، وهذا ما يجعل انضمام الأخيرة إليه لاحقاً غير وارد.

وترى صحيفة «جمهوريات» أن الهيكل الجديد للاتفاق المُقترَح يستهدف تخفيف الأعباء العسكرية عن الولايات المتحدة في المنطقة، بعد نشوب الأزمة الإيرانية، وذلك بنقل المسؤوليات الأمنية إلى مزيد من شركاء واشنطن الإقليميين، خصوصاً أن لتركيا قاعدة عسكرية في قطر، ولها أيضاً علاقات تعاون وثيقة في مختلف المجالات مع باكستان، ولا سيما على الصعيد العسكري. وإذ ترى الصحيفة أن هذا الهيكل الجديد لا يشكّل بديلاً نهائياً من الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، فهي تشير إلى أن العلاقات بين أنقرة والرياض مستمرّة في التطور - على صعد الطاقة والدفاع والاستثمار -، على الرغم من أنها كانت قبل سنوات

> **الهيكل الجديد للاتفاق المُقترح يستهدف تخفيف الأعباء العسكرية عن الولايات المتحدة في المنطقة**

قليلة مأزومة بصورة كبيرة. غير أن البعد المذهبي للتحالف الإقليمي المحتمل يثير، بحسب الصحيفة، مخاوف إيران من أن يكون مخطّطاً له ليستهدفها لاحقاً، وأن تكون اصطفافات مذهبية قد تكون المنطقة في غنى عنها في هذه المرحلة. ومن هنا، تعتقد «جمهوريات» أن تركيا التي تسعى لترميم علاقاتها مع الجميع، وتستطيع التحدّث إلى الجميع، قد ترتكب خطأً استراتيجياً بالانضمام إلى «تحالف» -يبقى «سنّياً» مهما غُلّف بشعارات تعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين -، قد يراد منه تشديد الضغط على طهران، والذهاب إلى الحدّ الأقصى، وهو محاولة إسقاط نظامها.

وإذا كانت باكستان قد نجحت في فرض نفسها وسيطاً بين إيران والولايات المتحدة، فهذا لأن استبعاد تركيا من خطّ الوساطة في المرحلة الأولى، واستنفاد دور عُمان لاحقاً، لم يُبقيا أمام طهران سوى إسلام آباد، كون الأخيرة قريبة من واشنطن، ولا علاقة لها بتل أبيب، بخلاف أنقرة. إلّا أنه في حال انضمامها إلى التحالف الرباعي المُفترض، قد تخسر تركيا قدرتها على التوسّط مع جديد، علماً أنها في السنوات الأخيرة حاولت بكلّ قوة أن تستعيد أدوارها الوسيطة التي أدّتها في السنوات الأولى من حُكم حزب «العدالة والتنمية». ومع أنها حاولت ذلك مجدّداً في كانون الثاني الماضي، ربطاً بالملف الإيراني، إلّا أنها فشلت وقتذاك أيضاً، بعدما رفضت إيران توسّطها، أو أن تكون إسطنبول مركزاً للمفاوضات بدلاً من مسقط، وهو ما استدعى ردّ فعل تركيا غاضباً وشاماتاً على قاعدة: «إذن لتقلّع إيران شوكها بيديها».

مع ذلك، وفي حين يبدي الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، ووزير خارجيته، حاقان فيدان، دائماً استعداد بلدهما للمساهمة في التقريب بين إيران والولايات المتحدة، تُبقي الدبلوماسية التركية نفسها في حال انتظار لفشل الوساطة الباكستانية، والعودة، ولو بعد حين، إلى نظيرتها التركية. إلّا أن هذه الأخيرة، حتى في حال حصولها، ليست مضمونة النجاح؛ إذ لا يكفي الاعتماد هنا على قابلية التحدّث مع الجميع، بل يتعيّن امتلاك القدرة على تأسيس قاعدة مشتركة بين الأطراف المتنافسة؛ وهو ما يُعدّ أبعد بكثير من قدرة فريق إقليمي مُعيّن على التواصل، ومن شأنه أن يبقى الكرة الحقيقية في ملاعب القوى الكبرى، وعلى رأسها الصين وروسيا. وهذا ربّما ما يجعل العالم في ترقّب لنتائج زيارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الحالية إلى بكين.

مقالة

مؤتمر «فتح» الثامن: نحن هنا... ولكن

أيهم السهلي

تُصادف اليوم الذكرى الـ78 لنكبة الشعب الفلسطيني عام 1948، حينما بات أكثر من ثلثي الفلسطينيين لاجئين، توزّعوا بين المناطق الفلسطينية التي لم تُحتلّ آنذاك ودول الجوار؛ إذ نزح نحو 280 ألفاً منهم إلى الضفة الغربية، و190 ألفاً إلى قطاع غزة، فيما لجأ عشرات الآلاف إلى خارج فلسطين (70 ألفاً إلى الأردن، و100 ألف إلى لبنان، و75 ألفاً إلى سوريا، و7 آلاف إلى مصر، و4 آلاف إلى العراق)، ولم يبقَ في الأراضي الفلسطينية التي أقيمت عليها في مثل هذا اليوم دولة الاحتلال الإسرائيلي سوى أقلية فلسطينية. على أن النكبة لم تتمكّن من إنهاء الشعب الفلسطيني، بقدر ما أعادت تشكيله، وصولاً إلى انطلاق العمل الفلسطيني الفدائي في الخارج في أوائل الخمسينيات على يد «حركة القوميين العرب». وقد تُوّجت هذه المسيرة بانطلاق «الثورة الفلسطينية» - عام 1965 -، التي أسهمت في بلورة مفهوم فلسطين عبر الفدائي الذي عمّت رمزيته وما يمثّل، العالم العربي وبعض مناطق العالم، قبل أن يكتمل ذلك المفهوم في يوم الأرض الفلسطيني عام 1976، والانتفاضة الأولى عام 1987.

وفي الأول من كانون الثاني 1965، انطلقت «حركة التحرير الوطني الفلسطيني» (فتح) بعملية «نفق عيلبون» التي شهدت سقوط أول شهداء الحركة، أحمد محمد موسى «سلامة»، لتصبح «فتح»، مع مرور الوقت، الرقم الصعب في الحركة الوطنية الفلسطينية، فيما أضحى قائدها ياسر عرفات (أبو عمار) القائد العام للثورة الفلسطينية. واستوعبت هذه الحركة، التي حملت في تعريفها لنفسها أنها حركة وطنية قومية دينية إنسانية، كلّ أطياف الشعب الفلسطيني والعربي والعالمي، فكان بوسع الجميع أن ينتمي إليها، طالما أنه يؤمن بحق الشعب الفلسطيني في أرضه، وفي النضال من أجلها. وفي تاريخ «فتح»، ربّما لم ينافسها فصيل آخر في الجماهيرية سوى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بقيادة الحكيم جورج حبش. وقد ظلّ الحال على هذا النحو حتى ظهرت إبان الانتفاضة الأولى «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس)، التي سرعان ما ذاع صيتها وباتت هي الأخرى رقماً صعباً.

ولمّا وقّعت «منظمة التحرير الفلسطينية» اتفاق «أوسلو» في باحة «البيت الأبيض»، خسرت «فتح» بعض جمهورها، كون من كانوا في الصورة هم أبرز قادتها (ياسر عرفات ومحمود عباس)، وقد ظهروا وقتذاك إلى جوار قائدي إسرائيل، شمعون بيريز وإسحاق رابين. ومع ذلك، ظلّت «فتح» في الطليعة، إذ سرعان ما أدرك الناس أن «أبو عمار» لم يخُن القضية، وأنه القائد الوطني للشعب الفلسطيني. وتعزّز هذا الشعور مع اندلاع الانتفاضة الثانية»، ومعرفة الناس أن عرفات كان وراء العديد من العمليات ضدّ الاحتلال، ثمّ حصار الرجل واستشهاده عام 2004. وبعد عامَين تقريباً، حلّت كارثة الانقسام بين «فتح» و«حماس» على الشعب الفلسطيني وقضيته، التي باتت تنزف من ماضيها وحاضرها ومستقبلها.

عاشت «فتح» وصنعت تاريخاً مجيداً يستحيل تجاوزه في فهم الحركة الوطنية الفلسطينية. لكنها، ومنذ أعوام، وبعد أن تخلّت عن كثير من برنامجها الكفاحي، وتداخلت مع السلطة الفلسطينية إلى حدّ بات يصعب معه التمييز بينهما، تبدّلت جماهيريتها؛ فحلّ محلّ جمهورها الكفاحي أناسٌ يبحثون عن المصالح والزبائنية، وانفضّ عنها آخرون كانت علاقتهم بها قائمة على البرنامج الوطني والكفاح. وزاد الطين بلّة موقف بعض قياداتها من عملية السابع من أكتوبر، إلى جانب الاعتقالات التي تنفّذها السلطة بحق مقاومين أو منتمين إلى فصائل ما زال برنامجها يقوم على المقاومة المسلحة في مواجهة الاحتلال.

ورغم ما سبق، فإن «فتح» تبقى حركةً كبيرة. وهذا ما يدلّ عليه افتتاحها، أمس، مؤتمرها العام الثامن في رام

> **لعلّ محمود عباس هو الأخير الذي يمكن للفلسطينيين أن يحتملوا هفواته**

الله وغزة وبيروت والقاهرة معاً، بعد تأخّر دام عشر سنوات عن موعد انعقاده، وذلك بحضور 2580 عضواً حركياً، يتوزّعون على نحو 1600 في رام الله، و400 في قطاع غزة، و200 في بيروت (من ضمنهم ممثلو إقليم سوريا والأقاليم الخارجية في أوروبا وغيرها)، و400 في القاهرة (من بينهم أسرى مُحرَرون). وسينتخب هؤلاء 80 عضواً لـ«المجلس الثوري»، و18 عضواً لـ«اللجنة المركزية»، علماً أن المؤتمر يمتلك صلاحية تعديل هذه الأعداد، سواء بالزيادة أو النقصان. وتحمل ضخامة الكادر «الفتحاوي» هذه دلالات، لكنها تثير تساؤلات أيضاً: هل يتوافق جميع أبناء الحركة على برنامجها السياسي؟ والمقصود هنا تحديداً القواعد «الفتحاوية»، لا المؤتمرين الذين لا يتفقون بدورهم، مثلاً، على شخصيات مشهود لها بالنزاهة، من مثل السفير حسام زملط، الذي يتعرّض لهجوم واسع من بعض أبناء «فتح» بسبب قراره الترشّح لـ«اللجنة المركزية». أيضاً، لا يتفق جميع أعضاء المؤتمر على شخص نائب الرئيس، حسين الشيخ، الذي يرى بعض «الفتحاويين» أنه أُسقط عليهم بالإجبار، وفي إطار التسويات الدولية وفرض الإصلاح في السلطة، علماً أن رئيس الحركة، كان أكّد أمس، في افتتاح المؤتمر، أن أيّ شخص يُشار إليه باعتباره فاسداً سيُحال مباشرة إلى التحقيق. كذلك، يُعقد هذا المؤتمر وسط خلاف كبير على شخص ياسر عباس، نجل رئيس السلطة والدولة والحركة والمنظمة، محمود عباس، إذ يرى البعض أن إقحامه في ملف لبنان يهدف، في أحد أسبابه، إلى إيجاد مدخل لترشيحه إلى «اللجنة المركزية» للحركة وحمايته من «حيتان فتح» بعد رحيل والده، من جهة؛ ومن جهة أخرى، إلى جعله منافساً لحسين الشيخ، يدعم من شخصيات «فتحاوية» أخرى قد تكون ضمن «المركزية» التي سينتخبها أعضاء المؤتمر. ولاقى المؤتمر، الذي سيستمرّ ثلاثة أيام، تجاذبات واسعة في الآراء، وأثار جدلاً كبيراً بسبب محاولة استبعاد قياديين تاريخيين في الحركة منه، من بينهم عضو المجلس الثوري السابق وعضو المجلس الاستشاري أحمد غنيم. ويبدو أن السبب في استبعاد الأخير يعود إلى ارتفاع صوته في مواجهة الأخطاء التي ترتكبها «فتح» والقيادة الفلسطينية، علماً أن غنيم طعن في قرار استبعاده، فأعيد إدراج اسمه ضمن المشاركين في المؤتمر، لكن يبدو أن هذا الأمر تمّ بشروط، ما دفعه إلى إعلان عدم حضوره لأسباب تنظيمية وسياسية.

ربّما يكون عباس آخر قيادات «فتح» من جيل النكبة ومن جيل مؤسّسي الحركة، وهو الذي دعا المشاركين في المؤتمر إلى الوقوف تحيةً لهم، فذكر معظمهم بكثير من التكريم والاحترام. فهو يدرك أن سيرة «فتح» يصعب أن تنتهي على أيدي شخصيات جاهزة للتنازل والتفريط تحت مسمّى «الواقعية السياسية» وعدم القدرة. وكانت هذه الحركة بدأت انطلاقتها مع ياسر عرفات، وخليل الوزير، وصلاح خلف، وكمال عدوان، ومحمد يوسف النجار، ووليد أحمد نمر نصر الحسن (أبو علي إياد)، وخالد الحسن، وهاني الحسن، وسليم الزعنون، وفاروق القدّومي، ومدوح صيدم، ونمر صالح، وهايل عبد الحميد، ومحمد غنيم، وأحمد قريع، وماجد أبو شرار، وعباس زكي، ونبيل شعث. وكان بعض هؤلاء، وهم شبّان صغار، قد صاغوا في الكويت، عام 1957، بيان «حركتنا» و«هيكل البناء الثوري»، واتفقوا على اسم الحركة. ولعلّ عباس، ابن مدينة صفد واللاجئ في سوريا والعائد إلى رام الله، هو الأخير الذي يمكن للفلسطينيين أن يحتملوا هفواته. فهو يشبه أجدادنا وعجائزنا وهم يتحدّثون، فيما ننظر إليهم على أنهم «بركتنا». لكن، من بعده، لا أظنّ أن بوسع فلسطيني واحد أن يقبل برجل يأتي إلى كرسيّ الحركة/ السلطة ليوقّع وينهي كلّ شيء، أو ليحوّل آمال الشعب الفلسطيني ودماءه وتضحياته في سبيل حريته وعودته، إلى مجرّد كرسيّ بلدية!

الحرب الكونية ضد المقاومة

التحدّي الاقتصادي على رأس الطاولة

ثقة ناقصة لحكومة الزيدي

بغداد - **فقار قاضل**

بعد مخاض سياسي طويل وتجاذبات لم تهدأ حتى اللحظات الأخيرة، نجح رئيس الوزراء العراقي الجديد، علي فالح الزيدي، في نيل ثقة مجلس النواب. لكن حكومته خرجت إلى العلن محمّلة بالغام سياسية وأمنية واقتصادية، لا سيما مع تصاعد الضغوط الأميركية، واستمرار الانقسام داخل قوى «الإطار التنسيقي»، وتزايد الحديث عن معارضة برلمانية قد تتوسّع تدريجياً. وصوّت البرلمان، بحضور 270 نائباً من أصل 329، على منح الثقة لحكومة الزيدي ومنهاجها الوزاري؛ وفيما جرى تمرير 14 وزيراً فقط، أبرزهم باسم محمد خضير للنفط، وفالح الساري للمالية، وفؤاد حسين للخارجية، ومصطفى سند للاتصالات، تمّ تأجيل حسم تسع وزارات أخرى - بينها الداخلية والتعليم العالي والتخطيط والعمل والإعمار -، بسبب اعتراضات سياسية على المرشحين المطروحين لها.

ورغم اكتمال النصاب الدستوري واكتساب الحكومة شرعيتها القانونية، إلّا أن الجلسة كشفت مبكراً عن حجم التصدّعات السياسية داخل القوى الداعمة للزيدي. إذ أعلنت كتلة «إشراقة كانون» مقاطعتها جلسة التصويت ورفضها منح الثقة للحكومة، فيما لوّحت قوى صغيرة أخرى بإمكانية الالتحاق بالمعارضة خلال المرحلة المقبلة. وقال النائب عن «إشراقة كانون»، محمد الخفاجي، إن «المنهاج الوزاري إنشائي ولا يرتقي إلى مستوى الحدث، ولا يتضمّن معالجات حقيقية»، معتبراً أن «تحكّم الكتل السياسية في العمل البرلماني لا يمكن أن ينتج حكومة قوية». كما هاجم ما وصفه بـ«المحاصصة والتخادم النفعي بين الكتل»، معتبراً أن أغلب المرشحين للمناصب الوزارية «لا يملكون تخصّص الكفاءة».

وتَرافق هذا الاعتراض مع توتر واضح داخل «الإطار التنسيقي» نفسه، خصوصاً بعد فشل تمرير مرشّحَي «ائتلاف دولة القانون» لوزارتَي الداخلية والتعليم العالي. وفي هذا السياق، اتهمت النائب عن الائتلاف، ابتسام الهلالي، أطرافاً من ائتلاف «الإعمار والتنمية» بزعامة محمد شياع السوداني، إلى جانب حزب «تقدّم»، بـ«الغدر والخيانة».

وتكشف هذه الخلافات، بحسب مراقبين، أن حكومة الزيدي، وإن وُلدت بتوافق سياسي نسبي، إلا أنها لا تزال مهدّدة بصراعات النفوذ داخل «البيت الشيعي». كما أنها تثير مخاوف من أن يحاول الزيدي لاحقاً إعادة ترتيب موازين القوى أو قلب الطاولة على بعض أطراف «التنسيقي»، بالاستفادة من الدعم الخارجي، ولا سيما من الجانب الأميركي، الذي يفضّل حكومة أكثر مرونة في الملفات الأمنية والسيادية. وفي هذا الإطار، يقول السياسي محمد الخالدي، لـ«الأخبار»، إن «باب التحدّيات انفتح فعلياً أمام حكومة الزيدي منذ اللحظة الأولى»، مشيراً إلى أن «واشنطن تنتظر من رئيس الحكومة الجديد اتخاذ خطوات واضحة تتعلّق بحلّ الفصائل المسلحة وحصر السلاح بيد الدولة، وهي مهمّة شديدة التعقيد وقد تضعه في مواجهة مباشرة مع قوى نافذة داخل الإطار وخارجه».

الزيدي يلقي كلمة في البرلمان بعد نيله حكومته الثقة (أ ف ب)

ويلفت إلى أن «الزيدي يحاول تقديم نفسه كشخصية إصلاحية معتدلة قادرة على طمأنة الداخل والخارج معاً»، مستدركاً بأن «نجاحه يتوقّف على قدرته على المناورة بين الضغوط الأميركية من جهة، ومتطلّبات التوازن مع الفصائل والقوى الشيعية من جهة أخرى»، منبّهاً إلى أن «أيّ اندفاع سريع نحو ملف نزع السلاح قد يفجّر أزمة سياسية وأمنية مبكرة».

وكان أعلن الزيدي، عقب نيله الثقة، أن حكومته «ماضية بعزْم لتحقيق تطلّعات الشعب العراقي»، مؤكداً أن «طريق الإصلاح يبدأ من الداخل في مواجهة الفساد والترهّل الإداري»، ومشدّداً على «إصلاح المنظومة الأمنية عبر حصر السلاح بيد الدولة». كما دعا البعثات الدبلوماسية إلى العودة إلى عملها في بغداد، في رسالة أراد منها إظهار الانفتاح على «المجتمع الدولي». لكن التحدّي الأخطر أمام الحكومة الجديدة قد يكون اقتصادياً، الآن يعكس حجم الانقسام حول إدارة الملف الأمني، ويؤشر إلى أن التفاهمات السياسية لم تنضج بالكامل بعد. أمّا على المستوى الخارجي، فإن حكومة الزيدي ستكون مطالبة بإعادة ضبط علاقات العراق الإقليمية والدولية، وسط صراع نفوذ متصاعد بين واشنطن وطهران داخل الساحة العراقية. وفي هذا السياق، يقول النائب محمد جميل المياحي، لـ«الأخبار»، إن «الحكومة الجديدة اكتسبت الشرعية القانونية، لكن أمامها تحدّيات كبيرة على مستويات الأمن والاقتصاد والسيادة»، داعياً الزيدي إلى «عدم جمع الحاشية أو تجاوز القانون، واحترام الفصل بين السلطات، ووضع سيادة العراق فوق كلّ الاعتبارات».

> **مخاوف من أن يحاول الزيدي لاحقاً إعادة ترتيب موازين القوى أو قلب الطاولة على بعض أطراف «التنسيقي»**

أمّا على المستوى الأمني، فتبدو الحكومة أمام اختبار عسير، مع استمرار التوتر الإقليمي، واحتمالات تجدّد الاستهدافات داخل العراق، فضلاً عن ملفّ فصائل المقاومة المسلحة الذي عاد بقوة إلى واجهة النقاش السياسي. والواقع أن استمرار شغور وزارة الداخلية حتى الآن يعكس حجم الانقسام حول إدارة الملف الأمني، ويؤشر إلى أن التفاهمات السياسية لم تنضج بالكامل بعد. أمّا على المستوى الخارجي، فإن حكومة الزيدي ستكون مطالبة بإعادة ضبط علاقات العراق الإقليمية والدولية، وسط صراع نفوذ متصاعد بين واشنطن وطهران داخل الساحة العراقية. وفي هذا السياق، يقول النائب محمد جميل المياحي، لـ«الأخبار»، إن «الحكومة الجديدة اكتسبت الشرعية القانونية، لكن أمامها تحدّيات كبيرة على مستويات الأمن والاقتصاد والسيادة»، داعياً الزيدي إلى «عدم جمع الحاشية أو تجاوز القانون، واحترام الفصل بين السلطات، ووضع سيادة العراق فوق كلّ الاعتبارات».

غموض حول آلية التنفيذ وتوقيته
صفقة لتبادل الأسرى في اليمن

صنعاء - **رشيد الحداد**

بعد 3 أشهر من الشدّ والجذب، اتفقت الأطراف اليمنية، برعاية الأمم المتحدة في عمّان، على الإفراج عن 1728 أسيراً من عناصر «أنصار الله» في صنعاء، عبد القادر المرتضى، في منشور على منصة «إكس»، بأن الاتفاق الجديد يتضمّن إطلاق سراح 7 أسرى سعوديين و20 سودانياً، إضافة إلى نحو 580 عنصراً من مجنّدي «التحالف» اليمنيين، في مقابل 1100 من أسرى صنعاء. وفي حين أشار المرتضى إلى أن «اللجنة الدولية للصليب الأحمر ستتولّى عملية التنفيذ وفقَ الإجراءات اللازمة»، قالت مصادر في حكومة عدن إن «تنفيذ الاتفاق مرهون بنتائج التحقيق الذي ستقوم به لجنة تحقيق مشكّلة من الأطراف اليمنية، بمشاركة اللجنة الدولية بصفتها وسيطاً محايداً لمعرفة مصير القيادي في حزب الإصلاح، محمد قحطان»، وذلك قبل تنفيذ عملية إطلاق سراح المحتجزين. ووفق مراقبين، فإن هذا البند قد يتيح لحزب «الإصلاح» إعاقة التنفيذ، وخصوصاً في ما يتعلّق بالأسرى والمعتقلين المتّفَق على الإفراج عنهم في مأرب.

> **مخاوف من عرقلة «الإصلاح» إطلاق أسرى مأرب**

وبحسب مصادر مطلعة، فإن الاتفاق الموقّع بين وفدَي حكومتَي صنعاء وعدن، بحضور المبعوث الأممي لدى اليمن، هانس غروندبرغ، أمس، سيتمّ على 3 مراحل رئيسة، تبدأ بالإفراج عن دفعة أولى جاهزة من المحتجزين تشمل 1728 أسيراً من الإحمر ستتولّى عملية التنفيذ وفقَ كلّ الأطراف، تليها مرحلة تشكيل لجان مشتركة بمشاركة «اللجنة الدولية للصليب الأحمر» للنزول الميداني إلى المحافظات وحصر المحتجَزين على ذمّة الأحداث والعمل على إطلاق سراحهم، فيما تقتضي المرحلة الثالثة تشكيل لجان متخصصة بانتشال الجثث والرفات، ومعالجة هذا الملف وفق الأطر القانونية والإنسانية. وحول أماكن وجود الأسرى الذين شملتهم الصفقة، فإن الاتفاق نصّ على عمليات الإفراج ولمّ شمل الأسر. وشدّدت اللجنة، في بيان، على أنها ستحتاج خلال المرحلة المقبلة إلى الوصول الكامل وغير المقيّد إلى جميع المحتجَزين المشمولين بالاتفاق، وذلك لإجراء مقابلات فردية، بما يضمن تنفيذ العملية بأمان ويحفظ كرامة جميع المعنيّين.

سيتمّ الإفراج عن 160 محتجزاً يُعتقد أن معظمهم من الفصائل الموالية للإمارات في عدن، لقاء إطلاق سراح 201 محتجَز يتبعون صنعاء من عدن؛ كما سيُطلق 95 أسيراً من الفصائل التابعة لأبو ظبي في الساحل الغربي، نظير الإفراج عن 186 محتجزاً من قوات «أنصار الله» في المنطقة نفسها. واعتبر غروندبرغ الاتفاق دليلاً واضحاً على جدوى المفاوضات الجادّة والمستمرة، مشيراً إلى أن انخراط الأطراف في الحوار يمهّد لتلبية الأولويات الإنسانية الملحة وبناء الثقة اللازمة لدعم العملية السلمية الشاملة. كما رحبت الأطر القانونية والإنسانية. وحول الصفقة، فإن الاتفاق نصّ على الإفراج عن 27 من أسرى «التحالف»، في مقابل الإفراج عن 245 محتجزاً من طرف صنعاء. وفي جبهات مأرب وتعز، سيتمّ إطلاق 363 من أسرى الأطراف الموالية لـ«التحالف»، مقابل 450 من محتجَزي «أنصار الله». ونظراً إلى تعدّد الأطراف المشار إليها، فإن مصادر حقوقية قالت، لـ«الأخبار»، إنه بموجب الاتفاق،

فنزويلا الجديدة: من الحصار الشامل إلى الحصار «الإداري»

إبراهيم يونس

تعيش فنزويلا، منذ مطلع العام الجاري، واحدة من أعقد المراحل في تاريخها المعاصر؛ إذ تواصل حكومتها تصريف شؤون البلاد تحت رئاسة ديلسي رودريغيز بالوكالة، في ظلّ اختطاف الولايات المتحدة للرئيس نيكولاس مادورو وزوجته سيليا فلوريس (عضو الجمعية الوطنية) فجر الثالث من كانون الثاني الماضي، وترحيلها إياهما إلى نيويورك لمواجهة تهم تتصل بالإرهاب وتجارة المخدرات. وفي وقت لا يزال فيه عدد من البوارج الحربية الأميركية تتمركز في محيط البحر الكاريبي، يستمرّ الحصار الاقتصادي بكامل بنيته القانونية، حتى مع صدور تراخيص استثنائية تخفّف بعض القيود.

وكانت شهدت الأشهر الأربعة الماضية موجة متسارعة من التحولات الاقتصادية والقانونية، يصفها المسؤولون الفنزويليون بأنها «استجابة براغماتية لظرف استثنائي». ففي 29 كانون الثاني، أقرّت «الجمعية الوطنية» تعديلاً جوهرياً على قانون المحروقات يفتح الباب أمام تعاقدات مباشرة بين شركة النفط الوطنية الفنزويلية والشركات الأجنبية من دون اشتراط تأسيس مشاريع مشتركة، ويرفع نسبة الإتاوات إلى 30%، ويستحدث آلية ضريبية متكاملة تصل إلى 15%، ويعيد العمل بالتحكيم الدولي بصفته مرجعية لفضّ النزاعات. وإلى جانب ذلك، جاء قانون العفو، في 19 شباط، ليشمل من شاركوا في محاولات الانقلاب السابقة - علماً أن البرلمان الفنزويلي رفض تطبيق هذا القانون على المعارضة اليمينية، ماريا كورينا ماتشادو وبعض المرتبطين بها، مؤكداً أن الانفتاح الاقتصادي لا يعني التنازل السياسي عن البنية الدستورية للدولة -، ثمّ تلاه استئناف العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن في 5 آذار، وإعادة افتتاح خطّ الطيران المباشر بين ميامي وكاراكاس مطلع أيار الجاري، إلى جانب توقيع اتفاقات استثمارية تتجاوز قيمتها مليارَي دولار مع شركات أميركية وأوروبية في قطاعات النفط والغاز والتعدين.

ولا يمكن قراءة ما جرى في ملف النفط منذ بداية العام الجاري بمعزل عن السياق الجيوسياسي الأوسع؛ ففي لحظة إعلان الولايات المتحدة سيطرتها على تدفقات النفط الفنزويلي، كانت تتأهب لشنّ حرب على إيران بعد أقلّ من شهرين، وهي الحرب التي أفضت إلى إعلان طهران إغلاق مضيق هرمز، ثمّ فرض واشنطن حصاراً بحرياً مضاداً على الموانئ الإيرانية. وفيما أحدث ذلك خللاً واضحاً في منظومة إمداد الطاقة العالمية في ظلّ عجز السوق العالمية عن تعويض ما يتراوح بين 4,5 و5 ملايين برميل يومياً - وهو ما تسبّب برفع الأسعار العالمية للنفط -، باتت احتياطيات فنزويلا، وهي الأكبر في العالم، ورقةً «لا غنى عنها» في الحسابات الأميركية.

وسبق أن أعلن ترامب، في 6 كانون الثاني، توقيع اتفاق مع كاراكاس يقضي بتسليم ما بين 30 و50 مليون برميل من النفط للولايات المتحدة، تتراوح قيمتها بين 2 و3 مليارات دولار؛ ثمّ أصدر بعد ثلاثة أيام أمراً تنفيذياً يضع عائدات النفط الفنزويلي في حسابات تشرف عليها وزارة الخزانة الأميركية، ويحصّنها من أيّ مطالبات من جانب الدائنين أو شركات سبق أن رُفعت قضايا تحكيم تتعلّق بتأميمات حقبة الرئيس الراحل، هوغو تشافيز. وفيما تولّت شركتا «فيتول» و«ترافيغورا» تسويق الشحنات الأولى في الصفقة التي كشفت تقارير عن ارتباطات وثيقة بين بعض المتعاملين فيها والدوائر المقرّبة من الإدارة الأميركية، أكّد وزير الطاقة الأميركي، كريس رايت، في 28 كانون الثاني، أن فنزويلا قد تُدرّ ما يصل إلى 1,5 مليار دولار شهرياً، فيما اشترط وزير الخارجية، ماركو روبيو، أن تتقدّم كاراكاس بطلب موازنة رسمي إلى واشنطن لاسترداد جزء من أموالها.

ولم تكشف الولايات المتحدة بإعادة هندسة تدفقات النفط، بل فعّلت بنية قانونية جديدة، قوامها سلسلة من التراخيص العامة التي أصدرها «مكتب مراقبة الأصول الأجنبية» على مدار أشهر متتالية، تشمل توريد المخفّفات الأميركية إلى فنزويلا، والسماح بالمفاوضات على عقود مشروطة، وتنظيم عمليات الشركات الأجنبية الستّ الكبرى في القطاع، ثم السماح لاحقاً للشركات الأميركية بالشراء المباشر من «شركة النفط الوطنية الفنزويلية»، وأخيراً ترخيص العمليات المالية مع «البنك المركزي الفنزويلي» بعد سبع سنوات كاملة من انقطاع التعامل معه بسبب العقوبات.

هكذا، انتقلت واشنطن من الحصار الشامل إلى ما يمكن وصفه بالحصار الإداري؛ إذ يحتفظ «مكتب مراقبة الأصول» بصلاحية فتح وإغلاق كلّ قناة على حدة بحسب درجة استجابة كاراكاس، ويتمسّك، في الوقت عينه، بهيكل العقوبات الأصلي المستند إلى الأمر التنفيذي الذي مدّده ترامب في 18 شباط الماضي لعام إضافي. وفي هذا السياق القاهر، أقدمت الحكومة على تعديل «قانون المحروقات» الذي وضعه تشافيز عام 2001 والذي كان شكّل ركيزة مشروع السيادة على الثروة النفطية. ويتضمّن ذلك التعديل أحكاماً تتيح لرئيس الجمهورية خفض نسبة الإتاوات تقديرياً للحفاظ على ما يُسمّى «التوازن الاقتصادي» للمشاريع، ويعتمد عقود امتياز تمتدّ إلى 25 عاماً قابلة للتمديد 15 عاماً إضافية، كما يقدّم تحفيزات استثنائية لما يُعرف بالحقول البكر التي لم تُطوَّر سابقاً، فيما يُحرّر الشركات الأجنبية من قيود استيراد المعدّات والكوادر البشرية. ورغم تأكيد الحكومة أن ملكية باطن الأرض تظلّ سيادية، وأن العائدات تُوجَّه إلى صندوق الرفاه الاجتماعي والبنية التحتية، فإن ما تقدّم لا يُخفي أن التعديل أعاد فتح الباب أمام التحكيم الدولي الذي كان أغلقه تشافيز، وهو إطار طالما وظّفته شركات النفط الكبرى للنيل من حقوق الدول المضيفة في سياقات مماثلة.

وتصدّرت شركة «شيفرون» الأميركية مشهد إعادة الانتشار في الحقول الفنزويلية؛ إذ قفز إنتاجها من نحو 100 ألف برميل يومياً في كانون الأول الماضي إلى 300 ألف برميل بحلول آذار، فيما أعلن وزير الطاقة الأميركي، خلال زيارته المنشآت النفطية في 13 شباط، أن ثمة هامش إنتاج إضافي «يجب استثماره». وبالفعل، وقّعت «شيفرون» اتفاق مقايضة أصول مع شركة «النفط الوطنية الفنزويلية»، في 13 نيسان، يرفع حصتها في مشروع «بتروإندبندنسيا» من 35,8 إلى 49%، أي السقف القانوني الأقصى المسموح به للشريك الأجنبي. وإذ يستهدف الاتفاق حفر 386 بئراً جديداً ورفع الإنتاج من 110 آلاف إلى 150 ألف برميل يومياً، فهو جاء مقابل تخلّي «شيفرون» عن جزء من حصصها في حقول الغاز الساحلية في منصة «دلتانا» لصالح الشركة الفنزويلية، التي أبرمت، بدورها، مذكرة تفاهم مع شركة «بريتيش بتروليوم» لتطوير تلك الحقول.

ولم تقتصر هذه الاستثمارات على «شيفرون»؛ إذ عادت شركات خدمات كبرى من مثل «بيكر هيوز» و«شلمبرجير» و«هاليبرتون» إلى السوق الفنزويلية بعد سنوات من الانسحاب الكامل تحت ضغط العقوبات، في وقت استعادت فيه «ريبسول» الإسبانية، في 16 نيسان، السيطرة التشغيلية على مشروع «بتروكوريكيري» الذي تمتلك فيه 40%، معلنةً اعتزامها رفع الإنتاج من 45 ألف برميل يومياً إلى 135 ألف في غضون ثلاث سنوات؛ علماً أن الاتفاق لم يتضمّن آلية لتسوية ما تطالب به «ريبسول» من ديون متراكمة على كاراكاس تبلغ نحو 4,5 مليار يورو مقابل شحنات غاز وخام سابقة. كذلك، وقّعت شركة «إيني» الإيطالية، في 28 نيسان، اتفاقاً ضخماً في حقل «خوبين 5» داخل حزام أورينوكو النفطي، وصفته رودريغيز بأنه الأكثر مدعاة للتفاؤل في تاريخ القطاع، في حين حصلت شركة «ريلاينس» الهندية على ترخيص خاص لاستيراد الخام مباشرة من فنزويلا، إلى جانب توقّع عودة «إكسون موبيل» بعد إعلان رئيسها التنفيذي اهتماماً صريحاً بذلك.

وسرعان ما ترجمت هذه التحولات نفسها في أرقام الصادرات النفطية التي قفزت بصورة لافتة لتسجّل أعلى مستوى منذ عام 2019؛ إذ ارتفعت من نحو 498 ألف برميل يومياً في كانون الأول الماضي إلى 800 ألف بحلول نهاية كانون الثاني، ثمّ إلى 1,08 مليون في آذار، وصولاً إلى 1,23 مليون برميل يومياً في نيسان، وفق بيانات «شركة النفط الوطنية الفنزويلية». وفيما يتوزع الجزء الأكبر من هذه الصادرات على قرابة 445 ألف برميل إلى الولايات المتحدة، ونحو 375 ألفاً إلى الهند، وحوالي 165 ألفاً إلى أوروبا، تستهدف وزيرة المحروقات الجديدة، باولا هيناو، رفع الإنتاج إلى 1,4 مليون برميل بحلول نهاية العام الجاري - في ظلّ سعر خام «ميري 16» البالغ نحو 86 دولاراً للبرميل وفق بيانات «أوبك» لآذار -، وهو ما يمثّل تحسناً لافتاً مقارنةً بما كانت تحصل عليه «الشركة الوطنية» عبر منظومة المقايضة مع الصين وأسطول الظلّ قبل الثالث من كانون الثاني الماضي، حيث كان سعر البرميل الفعلي الذي تدفعه الصين يقلّ بنحو 15 دولاراً عن سعر السوق.

ورغم القيود التي فرضتها واشنطن على تدفق العائدات، تشير تقديرات شركة «إيكوانالیتيكا» الفنزويلية إلى أن الناتج المحلّي الإجمالي قد ينمو بنسبة 15,2% خلال العام الجاري، يقوده القطاع النفطي بنسبة 20,8%، فيما يُتوقع أن تصل الإيرادات الحكومية إلى نحو 37 مليار دولار مقابل 11 ملياراً فقط في العام السابق. كما تراجع مؤشر المخاطر السيادية لفنزويلا بنحو 50% بنهاية الفصل الأول من العام الجاري، وهو ما تقرأه أسواق الدين عادةً مؤشراً على استقرار متنامٍ في توقعات المستثمرين.

وفي ضوء ذلك، أعلنت رودريغيز، في الأول من أيار، رفع الحد الأدنى للدخل المتكامل (الرواتب والمزايا الاجتماعية) بنسبة 26% ليصل إلى 240 دولاراً شهرياً، بعد أن كان لا يتجاوز 190 دولاراً في آذار الماضي، فيما ارتفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية بنسبة 40%. بيد أن سلة المعيشة الأساسية تتجاوز 670 دولاراً بحسب مركز «سيندس» الفنزويلي، ما يعني أن الفجوة بين الدخل والاستهلاك لا تزال هائلة، رغم التعافي الاقتصادي النسبي البطيء الذي تشهده البلاد. وكانت رودريغيز أطلقت، في 19 نيسان، ما سمّته «المسيرة الكبرى ضدّ العقوبات»، وهي زحف شعبي جاب البلاد على مدى ثلاثة عشر يوماً ليتوّج في كاراكاس في عيد العمال، رافعاً مطلباً واحداً هو الرفع الكامل للحصار الذي ألحق بالاقتصاد الفنزويلي خسائر بمئات المليارات على مدار عقد ونصف عقد.

ومع ذلك، أثار الانعطاف في السياسة النفطية جدلاً داخل صفوف التيار البوليفاري، إذ يرى جزء من هذا التيار أن الإصلاحات تفكّك جزءاً جوهرياً من المنظومة السيادية التي أرساها تشافيز، وتفتح الطريق مجدداً أمام نموذج الامتيازات الذي طُويت صفحته مع مطلع الألفية، في حين يعدّ جزء آخر هذه الخطوات «تراجعاً تكتيكياً مدروساً» فرضه تهديد عسكري لا يزال قائماً. ويجادل هؤلاء بأن قبول كاراكاس بإيداع العائدات في حسابات تشرف عليها «الخزانة الأميركية» (لا تزال وساطة الخزانة الأميركية في تحصيل العائدات قيد الاختبار، علماً أن آخر صفقة تمّت، أودعت إيراداتها في «المركزي الفنزويلي» - بعد الرفع الجزئي للعقوبات عنه -، وخصّصتها السلطات لدعم القوة الشرائية للعمال) وفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي، لا ينفي أن الحكومة لا تزال تمسك بالمنشآت السيادية وتدير قرار التفاوض، وأنها توجّه الاستثمار ورؤوس الأموال نحو حقول ومناطق لم تكن مستثمرة. كما يحاججون بأن القواعد الاجتماعية للتيار «التشافيزي» تواصل نشاطها في آلاف «الكوميونات» التي تمثّل عصب مشروع بناء «الاشتراكية البوليفارية».

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

صادر عن القاضي المُنفرد المدني في دير القمر الناظر في قضايا الأمور المستعجلة إلى السيد عاطف أمين عبد السلام.

يطلب حُضوركم إلى قلم المحكمة أو إرسال وكيل قانوني عنكم لتبلغ الأوراق والجواب خلال مُهلة /15/ يوم من تاريخ النشر وحُضور الجلسة المُقررة يوم الأربعاء في 2026/6/17 الساعة 10:00 بالدعوى المُقامة بوجهك من المُدعي: ريان مجيد حلاوي ورفاقه برقم أساس 2026/90 بموضوع إزالة تعدي ورفع الضرر عن عقاره رقم /461/ البارود من عقاركم رقم /450/ البارود ومنع تسرب المياه المُبتذلة منه إلى عقار المُدعي تحت طائلة غرامة إكراهية وفقاً لتقرير الخبير.

رئيس القلم

جريس أبو رجيلي

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب محمد خضر غلايبني وكيل رفيق حسن صعب وكيل عفاف سعيد غادر سند تمليك بدل ضائع باسم عفاف سعيد غادر بالقسم 23 من العقار /5379/ منطقة المزرعة العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري في بيروت

بالتكليف

جويس عقل

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب المُحامي محمد أحمد خشفة بوكالته عن أحمد عبدالقادر بولاد ومحمد عبدالقادر بولاد وعبدالقادر خضر بولاد وبصفة عبدالقادر بولاد وريث ابنه خضر بولاد سند بدل ضائع للعقار /1488/ المئية الضنية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

مارون مقبل

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة

طلب المُحامي ادوار جورج جريج بالوكالة عن قريس اسد اللبكي بوكالتها عن دوري اسد اللبكي بصفته مُشتري حُصة كمال نسيم نصر بالعقار رقم /736/ من منطقة قلحات العقارية سند بدل ضائع عن حُصة كمال نسيم نصر بالعقار رقم /736/ من منطقة قلحات العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة

طلب المُحامي عبدالله ديب بوكالته عن السيدة نسرين عبدالله الشماس سند بدل ضائع لحُصتها في الاقسام 4 و10 و11 من العقار رقم /3397/ منطقة أميون العقارية، ولحُصة مُورثها عبدالله توفيق الشماس في العقار رقم /3395/ منطقة أميون العقارية.

للمُعترض 15 خمسة عشر يوماً

للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في عكار

طلب عبد الرزاق محمد محمد بوكالته عن نبيلي رفيق موسى شهادة قيد بدل ضائع للعقار /269/ شيخلار.

للمُعترض 15 يوم للمُراجعة

أمين السجل العقاري

راني حيدر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا

طلب حمزه إبراهيم المولى وكيل محمد علي فرحات شهادة قيد تأمين للدائن بنك بيبلوس ش.م.ل. للقسم 17 من العقار /5391/ الشياح.

للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري

نايفة شبو

مرآة الغرب

إدوي بلينيل رئيس تحرير موقع «ميديابارت» منذ عام 2024

«جرائم» 7 أكتوبر: التزوير لتبرير الإبادة

«ميديابارت»: اليسار الفرنسي يتبنّى الخطاب الإسرائيلي

يتبنى موقع «ميديابارت» التقارير الإسرائيلية التي تتهم «حماس» بارتكاب اعتداءات جنسية خلال «طوفان الأقصى»، رغم غياب التحقّق المستقل من معظم الروايات، في تماه مع خطاب أوساط اليسار الفرنسي مع هذه السرديات، التي تساوي بين الاحتلال والمقاومة وتتجاهل السياق الاستعماري الذي يعيش فيه الفلسطينيون

غادة حداد

عادت تقارير حول الاعتداءات الجنسية والاغتصاب من قبل عناصر «حماس» ضد نساء إسرائيليات، إبان عملية «طوفان الأقصى» في 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023. تناقلت وسائل إعلام ووكالات أنباء أجنبية هذا الخبر، حتى منصات ومواقع يُفترض أنها داعمة للقضية الفلسطينية، من دون أي تحقق من هذا التقرير.

ملاحظة لإسرائيل وملاحظة لفلسطين

شارك إدوي بلينيل، العضو المؤسس لموقع «ميديابارت» ورئيس تحريره منذ عام 2024، مقالاً للموقع يحمل عنوان «7 أكتوبر: تقرير جديد يتهم «حماس» بارتكاب أعمال عنف جنسي «ممنهجة» و«واسعة النطاق»». يستند المقال إلى «وكالة الأنباء الفرنسية» بعنوان «تقرير جديد بعنوان «لم نعد صامتين» يتهم «حماس» بممارسة عنف جنسي «منهجي» و«واسع النطاق»»، ويقول إن لجنة تحقيق إسرائيلية نشرت في 12 أيار (مايو) الحالي تقريراً يخلص إلى أنّ «حماس ومجموعات فلسطينية أخرى ارتكبت «أعمال عنف جنسي ممنهجة وعلى نطاق واسع» خلال هجوم 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023 على إسرائيل وأثناء احتجاز الرهائن في غزة». وبحسب التقرير المؤلف من 300 صفحة، فإن التحقيقات استمرت عامين، واستندت إلى 430 مقابلة وجلسة استماع واجتماع، إضافة إلى مشاهدة 10 آلاف صورة ومقطع فيديو تمثل أكثر من 1800 ساعة من تحليل المواد البصرية، لكن «غير متاحة للجمهور نظراً إلى طبيعتها، لكنها قابلة للمراجعة من قبل خبراء عند الطلب».

وخلص التحقيق «بلا لبس» إلى أنّ «العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي شكّلا عنصراً مركزياً في هجوم 7 أكتوبر واحتجاز الرهائن». وقد تشكلت هذه «اللجنة المدنية» في تشرين الثاني (نوفمبر) 2023 على يد قانونية إسرائيلية، مكمّلة لتحقيقات أخرى، بينها تحقيقات للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية.

وبحسب المقال، فقد اعتمد على تقارير للأمم المتحدة ومنظمات حكومية. وفي عودة إلى عمله، يظهر تقرير صادر عن الأمم المتحدة في 6 آذار (مارس) 2026 وثّق وقوع ثلاث حالات اغتصاب بحق إسرائيليات في 7 تشرين الأول (أكتوبر)، فيما لم يتم التثبت من باقي الحالات، بينما جزم فريق العمل بأن هناك «أسباباً معقولة» لتصديقها. لكن هذه الأخبار لم تتمكن أي وسيلة إعلامية من التحقق منها، وهذا ما ذكرته وكالة «أسوشييتد برس» في تعليقها على الخبر، قائلةً: «لم تتمكن وكالة «أسوشييتد برس» من التحقق بشكل مستقل من نتائج التقرير، وقد شكّك منتقدون في بعض أبحاث إلكايام ليفي السابقة».

بعد مشاركة بلينيل المقال، أتت ردود فعل منددة، منها من قال إنّ هذه الأخبار كاذبة، ومنهم من أشار إلى العنف الجنسي الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين، ليكون رد بلينيل بإعادة مشاركة تقارير للموقع بعنوان «اغتصاب وتعذيب وحرمان: إسرائيل تسحق أرواح الفلسطينيين وأجسادهم داخل سجونها». وعلّق قائلاً: «افتحوا العينين معاً وامسكوا بكل الخيوط: مقال نشره «ميديابارت» حول العنف الجنسي ضد الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، صدر قبل نحو

> **خطاب وضع الفلسطيني والإسرائيلي في الخندق الاخلاقي ذاته**

أربعة أشهر من هذا التقرير بشأن الانتهاكات التي ارتكبتها «حماس» خلال 7 أكتوبر».

إعلام استعماري

الإشكالية لا تكمن فقط في مسألة التحقق، بل في الطريقة التي يعيد فيها الإعلام الغربي إنتاج الرواية ذاتها، والأسوأ تبني اليسار الفرنسي هذه الروايات وتدعيمها، في محاولات مستمرة لمساواة المستعمِر بالمستعمَر، والجلاد بالضحية، عبر اختزال المشهد إلى «مأساة إنسانية متبادلة» منفصلة عن سياقها الاستعماري والعسكري. حين يجري الحديث عن جسد الإسرائيلية وجسد الفلسطينية ضمن اللغة نفسها، ومن خلال مقاربة أخلاقية مجردة، يجري تجاهل حقيقة أنّ الجسد الفلسطيني يعيش أصلاً تحت الحصار والقصف والاعتقال والتجويع والاستباحة اليومية. هنا لا يعود الأمر متعلقاً فقط بـ«العنف الجنسي» بوصفه فعلاً معزولاً، بل بعلاقة قوة كاملة يتحكم فيها الاحتلال الإسرائيلي بحياة الفلسطينيين وأجسادهم وحركتهم وحدود وجودهم.

وتاريخياً، لم تكن تهمة الاغتصاب منفصلةً عن خطاب الحرب الاستعمارية. استُخدمت هذه السردية مراراً لتبرير الحروب والتدخلات العسكرية، عبر تصوير «الآخر» بوصفه متوحشاً جنسياً يهدد «حضارة» الغرب وأجساد نسائه. واليوم، يُعاد استحضار هذه اللغة في خضم حرب إبادة مستمرة على غزة، مع توظيف سياسي وإعلامي مكثف لاتهامات لم يثبت معظمها بصورة مستقلة، بينما يتم التعامل مع الجرائم الموثقة بحق الفلسطينيين بوصفها مجرد «تجاوزات» أو «ادعاءات تحتاج إلى تحقيق».

تكشف هذه القضية أيضاً حدود الاعتراف الغربي بالرواية الفلسطينية. فالإسرائيلي، حتى عندما يكون طرفاً مباشراً في الحرب، يُعامل كمصدر موثوق، فيما تبقى الشهادة الفلسطينية موضع شك دائم، ولا تكتسب شرعية إلا إذا أعادت صياغتها مؤسسات غربية أو وسائل إعلام أوروبية وأميركية. حتى التقارير التي توثق التعذيب والعنف الجنسي بحق الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية، لا تحظى بالانتشار نفسه، ولا تُستدعى فوراً تذكير بـ«عنف حماس»، بما يحوّل الجريمة الاستعمارية إلى مجرد «دوامة عنف متبادل» بين طرفين متساويين.

ويكشف هذا الأمر أيضاً حدود الخطاب النسوي الغربي السائد، الذي يتحدث عن «حرية الجسد» بصورة مجرّدة، من دون ربطها بالبنية السياسية والاستعمارية التي تتحكم في هذا الجسد. فالجسد الفلسطيني ليس جسداً «حراً» يتعرض فقط لانتهاك عارض، بل هو جسد يعيش تحت المراقبة والحصار والاعتقال والقصف والتجويع والتهجير. لذلك، فإن وضع الجسد الفلسطيني والجسد الإسرائيلي ضمن المعادلة الأخلاقية نفسها، من دون الاعتراف بعلاقة السطرة القائمة بينهما، يؤدي عملياً إلى محو واقع الاستعمار نفسه.

وضع الفلسطيني والإسرائيلي في الخندق الأخلاقي ذاته، كأننا أمام «مأساة متبادلة» بين طرفين متساويين، لا أمام شعب واقع تحت الاحتلال وآخر يمتلك آلة عسكرية ودولة ودعماً غربياً كاملاً.

وتنطلق مقاربته من موقع المثقف الأوروبي الأبيض، الذي يحاول التوفيق بين إدانة الجرائم الإسرائيلية وبين الحفاظ على خطاب «التوازن» و«المسافة الأخلاقية» بين المستعمِر والمستعمَر، وهو يريد للشعوب أن تنتفض «بالشوكة والسكينة». وهو جزء من خطاب اليسار الفرنسي، الذي يظهر عاجزاً عن التحرر الكامل من الإرث الاستعماري الفرنسي، ومن مركزية النظرة الأوروبية إلى العالم. حتى داخل الأوساط التي تعلن تضامنها مع فلسطين، غالباً ما يجري التعامل مع القضية الفلسطينية بوصفها «ملفاً إنسانياً» أو «أزمة حقوقية»، لا باعتبارها قضية تحرر وطني لشعب يعيش تحت استعمار استيطاني مستمر.

وهو في بحث دائم عن «توازن أخلاقي» بين الاحتلال والمقاومة، كأنّ المطلوب من الفلسطيني أن يثبت نقاءه الكامل حتى يستحق التضامن. لذلك، تأتي كل إدانة لإسرائيل مشروطة بإدانة مقابلة للفلسطيني، وكل حديث عن المجازر في غزة يتبعه فوراً تذكير بـ«عنف حماس»، بما يحوّل الجريمة الاستعمارية إلى مجرد «دوامة عنف متبادل» بين طرفين متساويين.

ويكشف هذا الأمر أيضاً حدود الخطاب النسوي الغربي السائد، الذي يتحدث عن «حرية الجسد» بصورة مجرّدة، من دون ربطها بالبنية السياسية والاستعمارية التي تتحكم في هذا الجسد. فالجسد الفلسطيني ليس جسداً «حراً» يتعرض فقط لانتهاك عارض، بل هو جسد يعيش تحت المراقبة والحصار والاعتقال والقصف والتجويع والتهجير. لذلك، فإن وضع الجسد الفلسطيني والجسد الإسرائيلي ضمن المعادلة الأخلاقية نفسها، من دون الاعتراف بعلاقة السطرة القائمة بينهما، يؤدي عملياً إلى محو واقع الاستعمار نفسه.

وقفة

تعود «الجديد» في برنامج «بالطول والعرض» إلى نموذج الصحافة الفضائحية، متقمّصة دور شرطة الأخلاق تحت شعار «الاستقصاء». من الإجهاض إلى المثلية وغشاء البكارة، يناقش البرنامج قضايا حساسة بلغة أمنية وإثارية، متجاوزاً أخلاقيات الصحافة وحقوق الأفراد، ومحوّلاً الفتات الهشة إلى مادة للتشهير والإدانة العلنية

«الجديد»... شرطة أخلاق «بالطول والعرض»

ريم طراد

لا تخلع قناة «الجديد» أبداً زي شرطي الأخلاق الذي ارتدته منذ سنوات طويلة، ويتقمص دوره اليوم الإعلاميان زهراء فردون وغدي بو موسى، في برنامج «بالطول والعرض» الذي بدأ بثّه مطلع أيار (مايو) الماضي. فكأنما الزمن توقّف بالقناة عند أيام برامج طوني خليفة الفضائحية قبل أن يغادرها. تعيد المحطة اليوم تدوير هذا المحتوى

> **تحوّل دور الإعلاميين من «سلطة رابعة» تحاسب السلطات الثلاث، إلى شرطة «مطاوعة»**

مع إشكاليات أخلاقية كبيرة. وتحت مسمّى «الصحافة الاستقصائية»، لا يقدّم البرنامج سوى صحافة فضائح صفراء تولّي نفسها حارساً على الأخلاق المجتمعية.

مسالخ إعلامية

افتُتحت الحلقة الأولى من البرنامج الأسبوع الماضي، بمجموعة قضايا اجتماعية، كان أهمها «مسالخ الإجهاض» وفق توصيف المحطة لعيادات الإجهاض غير القانونية في لبنان. لا بطرح الإعلاميان طوال الحلقة إشكالية تجريم القانون، واضطرار النساء للجوء إلى عيادات تفتقر لأدنى المعايير الطبية. ولا يتناولان في أي زاوية منها حقوق النساء الإنجابية وحقهن برعاية صحية آمنة. بل على العكس، يصوّب البرنامج من زاويته الأخلاقية الضيقة على عيادات الإجهاض القليلة المتبقية أمام النساء، خصوصاً في ظل حرب ترخي بثقلها الاقتصادي والاجتماعي على أجسادهن.

تعادل فردون في هذه الحلقة بين عيادات الإجهاض والاتجار بالبشر، وهي مقارنة خاطئة تساوي بين فعلٍ رضائيّ وبين عملية استغلال. يحاول المذيعان تأطير النقاش تحت عنوان صحة النساء والحرص الزائف عليهن. ويحاول بو موسى خاصةً الا يضع حكمه الأخلاقي على المسألة، فينوّه إلى أنّ ظروفاً قد تجبر المرأة على الإجهاض. من جهتها، تستشرس فردون في أسئلتها التي ترميها على ضيوفها بحدّة من دون أن تترك لهم المجال للإجابة. يتضح للمشاهد منذ الدقائق الأولى أنّ جملة «الرأي والرأي الآخر» في مقدمة البرنامج، ما هي إلا رأي فردون الأول والأخير.

بقيت فردون تصرّ على استخراج موقف يغذّي الإثارة من رئيس «الجمعية اللبنانية لأطباء النساء والتوليد»، البروفسور ديفيد عطاالله، حتى حين شدّد أكثر من مرة، على أنّ البت في هذه المسألة من صلاحيات اللجان المختصة في نقابة الأطباء. وبدل رجال الدين، استقبل البرنامج «ناشطة» على مواقع التواصل الاجتماعي ومبشّرة لتخبرنا عن رأيها الديني بالإجهاض، ولتوزّع علينا حِكَماً مثل أنّ إصلاح المجتمع يبدأ في تعليم المرأة أن «تحترم نفسها فلا تكون في موقع تضطر فيه إلى هذا الأمر (الإجهاض)».

بموقع المتفوّق أخلاقياً، تذكّر فردون الأطباء الذين واجهتهم في حلقتها بالقسم الطبي في أن يكون الطبيب «أميناً على شرف المهنة». ولكن ماذا عن الأمانة في شرف الصحافة؟ وماذا عن أخلاقيات المهنة التي داس الإعلاميان عليها حين قررا أن السبق الإعلامي ووهم الصحافة الاستقصائية يتقدّمان على حق النساء في الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، وبشكلٍ خاص خلال الحروب؟

سلطة المطاوعة

تنتفي أخلاق مهنة الصحافة حين يفوّض الصحافيون أنفسهم كشرطة أخلاق، فيتحوّل دورهم من «سلطة رابعة» تحاسب السلطات الثلاث، إلى شرطة «مطاوعة» على خيارات الناس الجنسية والإنجابية. هذا ما تجلّى بوضوح في الحلقة الثانية من البرنامج التي عُرضت مساء الإثنين على شاشة «الجديد».

الحلقة التي كانت خليطاً من المواضيع المكدّسة من دون مساحة فعلية لأي منها، عرضت مداهمة لمبنى يشغّل كسينما في منطقة شعبية. تُعرض في «السينما» أفلام إباحية ويرتادها مئات من أجل خدمات وعلاقات جنسية، ولا يرتادها إلا من يعرف بوجودها وبما تقدّمه. يصرّ غدي بو موسى على أنّ البرنامج غير معني بعلاقات الأشخاص الجنسية، إنما تجب الإضاءة على هذا الموضوع بسبب المعايير الصحية الغائبة واستغلال الأشخاص. يستخدم بو موسى لغة الأمن ومفرداته، فيخاطب زميله أحمد برو الذي دخل السينما وصوّر فيها خلسةً، قائلاً «وصلتنا إخبارية حول السينما».

تظهر لقطات من داخل المبنى، صوّرها برو وفيها وجوه واضحة، بالإضافة إلى لقطات من فيلم إباحي يعرض على الشاشة، وصوت لشخص يعرض خدمات جنسية على الإعلامي المتخفّي. لفت نظر زهراء فردون في هذه السينما

وبعد أيام قليلة من سقوط الأسد، ظهر سليمان على الإعلام بصفته عضواً في «هيئة التفاوض السورية»، داعياً إلى تشكيل «هيئة حكم انتقالية» تقود البلاد نحو صياغة دستور جديد وإجراء انتخابات، مؤكداً ضرورة أن تنتهي المرحلة الانتقالية بسلطة منتخَبة تحظى باعتراف دولي.

اللقاء الأخير بين سليمان والشرع قوبل بآراء متباينة: بينما اعتبره مؤيدون مؤشراً إلى انفتاح السلطة الجديدة واستيعابها لشخصيات ثقافية وفنية مؤثرة، رأى آخرون أن الخطوة قد تكون تمهيداً لطموح سياسي لدى الفنان السوري، وبين من يراها نوعاً من تثبيت الشرعية لحكومة الشرع وسلطته.

وفي هذا الإطار، أعاد ناشطون تداول مواقف قديمة لسليمان، أبرزها انتقاده عام 2016 لتحول «جبهة النصرة» إلى «جبهة فتح الشام»، حين وصف الترحيب بالخطوة بأنه «يعبر عن فقدان البوصلة وانعدام الكفاءة السياسية».

في المقابل، رحّب بعض السوريين بلقاء رئيس الجمهورية، مشيراً إلى أنه استمع خلال اللقاء إلى «طموحات تنموية كبيرة ستحدث نقلة مهمة في سوريا وفي حياة السوريين».

وأضاف الفنان السوري أنّ اللقاء شكّل فرصة للحديث عن «أهمية العدالة الانتقالية بالتوازي مع المصالحة الوطنية الشاملة»، مؤكداً أنه لمس اهتماماً واضحاً من الرئيس بهذه الملفات.

ويعود الجدل حول سليمان إلى تصريحات سابقة ألمح فيها إلى إمكانية خوضه العمل السياسي، إذ قال في إحدى مقابلاته على قناة «العربية»: «قد أترشح للرئاسة في سوريا، وهذا حقّ للجميع». أمر أعاد إلى الواجهة النقاش حول دخول الفنانين إلى الحياة السياسية، بين مؤيد يرى في ذلك حقاً مشروعاً، ومعارض يعتبر أنّ الوسط الفني يجب أن يبقى بعيداً عن المشهد السياسي.

كما استعاد بعضهم شخصية الرئيس الراحل جمال عبد الناصر التي قدمها سليمان في مسلسل «صديق العمر»، مطالبين إياه بـ«الخروج من الدور» وعدم خلط الفن بالسياسة.

ويُعد سليمان من أبرز الشخصيات الفنية المعارضة التي عادت إلى سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد، حيث حظي باستقبال شعبي في مطار دمشق عقب غياب دام 14 عاماً منذ منعه من دخول البلاد عام 2012.

جمال سليمان مع الشرع: «شو جاب الشامي ع المغربي؟»

رشا فرح

أثار لقاء الممثل السوري جمال سليمان بالرئيس أحمد الشرع تفاعلاً واسعاً على منصات التواصل الاجتماعي، بعدما نشر سليمان صوراً من زيارته إلى قصر الشعب في دمشق، حيث استقبله الرئيس السوري رسمياً. وكانت «الإخبارية السورية» قد نشرت صوراً من اللقاء عبر حساباتها الرسمية، مرفقةً بتعليق: «السيد الرئيس أحمد الشرع يستقبل الفنان جمال سليمان في قصر الشعب في دمشق». بدوره، علّق سليمان على الصور قائلاً إنه تشرف

> **تجدّد نقاش دخول الفنانين إلى الحياة السياسية**

بفكرة وجود شخصية «توافقية» غير متورطة في العنف السياسي في المشهد العام. ورأى متابعون أنّ الصور الأولى للقاء تعكس محاولة السلطة السورية الانتقال من مرحلة «الثورة إلى الدولة»، بحسب التعبير الذي استخدمه الرئيس أحمد الشرع في أكثر من مناسبة، إضافة إلى إعادة دمج الوجوه الثقافية والفنية في المشهد العام السوري.

ورغم استبعاد عدد من الصحافيين والمتابعين للمشهد في سوريا قبول سليمان لأي دور رسمي ضمن حكومة الشرع في إشارة إلى وزارة الثقافة، إلا أنها تشكّل نقطة مهمة لناحية ظهور لقاءات الشرع مع الفنانين إلى العلن بعد عدد من اللقاءات في الكواليس.

يذكر أنّ سليمان جمعته صداقة وعدد من اللقاءات مع الرئيس السوري السابق بشار الأسد، إلا أنها تحولت إلى تخاصم ومعارضة سياسية ومباشرة وصلت إلى حد وصف سليمان للأسد بأنه يعيش في «أوهام» ولا يمتلك الذكاء الكافي لإدارة الأزمة، مؤكداً أنّ «الأسد هو من أسقط نفسه» وأن النظام يعتمد على الأوهام.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الجمعة 15 أيار 2026 العدد 5779

رسالة كان

ملصق الدورة تصدّرته سوزان ساراندون التي حاصرتها هوليوود بسبب موقفها من غزة

مع انطلاق الدورة التاسعة والسبعين من «مهرجان كان» قبل أيام، تحوّل المؤتمر الصحافي للجنة التحكيم إلى مساحة مواجهة مفتوحة مع السياسة والرقابة والذكاء الاصطناعي. من غزة إلى هوليوود، حضرت الأسئلة الكبرى بقوة، فيما بدا المهرجان هذا العام مصمّمًا على استعادة فكرة السينما بوصفها موقفاً أخلاقياً وجمالياً في آن. معلناً: «العار لهوليوود ولأحتها السوداء»

مهرجان كان: لا سينما بلا موقف... وغزّة أول الكلام!

شفيق طبارة

بعد ثلاثة أشهر من انتهاء «مهرجان برلين» وما حمل معه من تصريحات وتناقضات من لجنة التحكيم، انطلق «مهرجان كان» بدورته التاسعة والسبعين (12 إلى 23 أيار/مايو)، مع لجنة تحكيم لم تتهاون. كان المؤتمر الصحافي للجنة التحكيم التي يرأسها المخرج الكوري الجنوبي بارك تشان ووك، الأكثر سياسية في ذاكرة المهرجان الحديثة. جلس الأعضاء التسعة للجنة تحكيم هذا العام أمام الصحافة العالمية، وفعلوا ما أخفق فيه نظراؤهم في برلين قبل ثلاثة أشهر: تكلّموا بوضوح! سمّوا غزة. سمّوا القائمة السوداء في هوليوود. سمّوا الذكاء الاصطناعي.

لا قصّة بلا وجهة نظر

تكلّم كاتب السيناريو الأسكتلندي بول لافيرتي أولاً، وفعل ذلك بدقة رجل أمضى أربعين عاماً يعرّف قوة الكلمة والموقف، خصوصاً مع عمله الطويل مع المخرج البريطاني كين لوتش. انطلق من الأصل الإغريقي لكلمة «سياسة»، مؤسّساً حجته على فكرة جوهرية وهي أن لا سينما بلا موقف، لأنّ لا قصة بلا وجهة نظر. ثم تطرّق إلى سيطرة الشركات الكبرى على الذكاء الاصطناعي منتقداً أصحاب هذه الشركات اليمينيين المتطرفين، محذراً من تركّز القدرة على تشكيل من يروي القصص ومن يملك أدوات روايتها. وكانت أشد لحظاته وطأة حين أشاد بالملصق الرسمي للمهرجان (صورة سوزان ساراندون من فيلم «تيلما ولويز») ليلفت الانتباه بمرارة إلى أنّ المرأة التي تزيّن هذا الملصق قد طُردت من وكالتها بسبب مشاركتها في احتجاجات مؤيدة لغزّة. وقال: «أليس مثيراً للدهشة أن نرى شخصاً مثل سوزان ساراندون، وخافيير باردیم، ومارك رافالو يُدرجون على القائمة السوداء بسبب مواقفهم المعارضة لقتل النساء والأطفال في غزة؟ العار كل العار على من يفعل ذلك من أهل هوليوود».

الفنّ والسياسة... لا تناقض بينهما

في المقابل، قدّم بارك تشان ووك أطروحته الفلسفية المغايرة: «البيان السياسي، إن لم يُعبّر عنه بأسلوب فنّي كاف، لا يعدو كونه دعاية. الفنّ والسياسة ليسا نقيضين، بل هما قيّمان معاً متى صيغا بإتقان فني». ووضع نفسه بذلك في موقع يسمح له باستقبال الأفلام ذات الطابع السياسي من دون أن يلتزم بمكافأتها لأسبابها السياسية وحدها.

أما الممثلة الأميركية ديمي مور، فكانت صريحة في موقفها من الرقابة الذاتية: «إن بدأنا بالرقابة على أنفسنا، أسكتنا جوهر إبداعنا، وهو المكان الذي نكتشف فيه الحقيقة». وأثار تصريحها حول الذكاء الاصطناعي نقاشاً واسعاً، إذ رأت أن محاربته معركة خاسرة، وأنّ الأجدى هو إيجاد طرق للتعامل معه، معترفةً بصراحة بأن الصناعة «ربما لم تفعل ما يكفي» لحماية نفسها.

«يوميات ناغي»... سينما السكون والهامش

بعد المؤتمر الصحافي، بدأت الأفلام أخيراً تتقدّم إلى الواجهة، وانطلق «مهرجان كان» بفيلم الافتتاح في المسابقة الرسمية: «يوميات ناغي» للمخرج الياباني كوجي فوكادا. فيلم يلتقط العمق المختبئ في أبسط التفاصيل، ذلك الثراء اللامتناهي الذي يختبئ داخل تكرار الحياة اليومية.

ثمة نوع من الإرهاق لا يظهر على الوجه، تحمله يوري (شيزوكا إشيباشي) بصمت، من شوارع طوكيو، ومن ذاكرة تايوان، ومن أنقاض زواج انتهى من دون مشهد درامي واحد. تغادر. ليس إلى الأبد، وليس بخطة، بل أيام قليلة في ناغي، قرية صغيرة بما يكفي لها، حيث تقيم يوريكو (تاكاكو ماتسو) شقيقة زوجها السابق. امرأة اتخذت قبل سنوات قراراً لا يزال يحيّر من عرفوها: تركت المدينة، وعادت إلى المكان الذي جاءت منه، ووهبت نفسها كلياً للنحت. فقط العمل والصمت المحيط به.

كوجي فوكادا وثقة اللقطة الطويلة

كوجي فوكادا مخرج يثق بالسكون. يتكشّف «يوميات ناغي» في لقطات طويلة غير متسرّعة، وفي محادثات تتجوّل من دون وجهة، وفي تلك الحميمية الخاصة التي تنشأ بين شخصين يريدان البوح. بين وضعية وأخرى، بين صوت إزميل وصوت اللاشيء، تتحدث يوري ويوريكو، عن الفنّ، عن الحبّ، عن الخيارات التي ترسم الحياة من دون أن تُعلن عن نفسها يوماً باعتبارها خيارات. لا يدفع فوكادا فيلمه نحو حلّ أو خاتمة. يدرك أنّ بعض الأشياء لا يمكن الاقتراب منها إلا من الجانب، من هامش الرؤية اليومية، ومن التراكم البطيء للساعات المشتركة. سينما الحضور لا الحدث. سينما ما يتبقّى حين يُحذف كل ما هو زائد.

من فيلم الافتتاح «يوميات ناغي» للمخرج الياباني كوجي فوكادا

المخرجة المغربية اسماء المدير في المهرجان

على بالي

أسعد أبو خليك

تلفتُ هذه السنة سرعةُ تغيير الكثيرِ من المواقف بالنسبة للصراع مع إسرائيل. فجأةً، توقّف المسؤولون في لبنان (من اليمين والوسط) عن استعمال لازمة «إسرائيل عدوّ»، وهي كانت معتمدة منذ 2005 كاستهلال لنقد كلّ أعداء إسرائيل ومقاوميها وتهشيمهم. تغيّرت اللّهجة لتمهيد الطريق للمفاوضات المباشرة بين لبنان وإسرائيل فيما لبنان ما يزال تحت النيران. حالة بولا يعقوبيان ذات دلالات. كانت لهجتُها قويّة ضدّ إسرائيل حتى 2024، وكانت ترفض السلام معها وتستعمل عبارات قويّة في التنديد بوحشيّة إسرائيل وإبادتها (وهي استعملت عبارة «الإبادة» التي تمتنع السلطة عن استعمالها، السلطة لا تصف إسرائيل بالعدوّ). والإعلام مأجور، حرفيّاً، أي إنّ الإطلالات المتكرّرة ليعقوبيان ومارك ضو قبل الانتخابات الأخيرة وبعدها لم تكن مجانيّة، بل كانت حملة مدفوعة من قِبل جهات غير إعلاميّة. والبرامج التي تظهر كبرامج أحاديث سياسيّة (وحتى الاستضافة السياسيّة في البرامج اليومية والأسبوعيّة) تخضع لعروض الشراء أو الاستئجار. ومصداقيّة يعقوبيان لا يمكن أن تُستعاد، صحافيّاً أو مهنيّاً، قبل الاعتراف بدورها الذي أدّته بتصميم من النظام السعودي للتغطية على اختطاف سعد الحريري في الرياض. يعقوبيان أفتت أنّ الحريري حُرّ ثمّ عادت إلى بيروت وأثنت على المملكة. بعد أكثر من سنة، عادت واعترفت أنّ الحريري كان محتجَزاً. وهي لم توضّح كيف أنّها في غضون سنة غيّرت رأيها بالنسبة لإسرائيل، لا بل هي قالت (في الأسبوع نفسه الذي تحدّثت فيه عن ذكرى الإبادة الأرمنيّة) إنّ على لبنان اختبار نيّات إسرائيل السلميّة تزامناً مع الإبادة في غزّة وجنوب لبنان. هل تقول إنّها تفضّل إبادة على أخرى بناء على معايير؟ طبعاً، المجاهرة بالرغبة بالسلام مع إسرائيل والتطبيع كان معروفاً من قَبل، لأنّ كلّ الفريق الذي التحفَ شعار الثورة بعد 2019 كان مرتبطاً بمصالح أنظمة الخليج والمصارف. والهجمة الإبراهيميّة على لبنان كانت ظاهرة قبل أن تبدأ حرب الإسناد وكانت تنتظر التقاط الفرصة كي تربط الحرب على الدور الداخلي للحزب (وهو دور مرتبط بالنظام مثل غيره) بالسعي لتنفيذ الأجندة الإسرائيليّة لترْك لبنان ضعيفاً في وجه إسرائيل.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com